



تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي

خريطة الصراع بشرق المتوسط

أحمد الصباغ

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies





مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

المحتويات

٥	مقدمة
٨	أولاً: خلفية تاريخية
٩	ثانياً: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط
١٥	ثالثاً: أطراف الصراع
١٥	الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة العالمية
١٥	نقاط القوة
١٩	نقاط الضعف
٢١	المستقبل
٢١	الاتحاد الأوروبي
٢١	نقاط القوة
٢٥	نقاط الضعف
٢٦	المستقبل
٢٦	روسيا.. المارد العائد بقوة
٢٦	نقاط القوة
٢٩	نقاط الضعف
٣٠	المستقبل
٣٠	محور قبرص واليونان والكيان الصهيوني ومصر
٣٠	نقاط القوة
٣٦	نقاط الضعف
٣٦	المستقبل

٣٧	-----	أنقرة في مواجهة الجميع
٣٧	-----	نقاط القوة
٤١	-----	نقاط الضعف
٤١	-----	المستقبل
٤٣	-----	الكيان الصهيوني ولبنان وفلسطين وسوريا.. شريك قوي وشركاء مهمشون
٤٣	-----	نقاط القوة
٤٥	-----	نقاط الضعف
٤٨	-----	المستقبل
٤٨	-----	خاتمة
٥٠	-----	مصادر الدراسة
٥٠	-----	المصادر العربية
٥٣	-----	المصادر الأجنبية

مقدمة

وسط الصراعات المتلاحقة بمنطقة الشرق الأوسط برزت إلى دائرة الضوء منطقة شرق البحر المتوسط، التي اندلع بها صراع مكتوم بين دول الحوض لتنافسها على مكامن تحوي احتياطات هائلة من (الغاز الطبيعي)، حتى إن البعض شبه الأمر بالفورة التي ظهرت بمنطقة الخليج العربي في بداية السبعينيات.

ففي الوقت الذي تشهد فيه أسواق النفط العالمية تغيّرات في أغلبها سلبية، خصوصاً مع تزايد حالة التوتر الأمني بمناطق التصدير، وخروج العديد من منتجي ومصدري النفط الخام من دائرة الإنتاج نتيجة لمعطيات سياسية وأمنية، شهدت أسواق الغاز العالمية تغيرات متسارعة أغلبها إيجابية تدعم دور الغاز كمصدر مهم وأساسي للطاقة في مقابل بقية المصادر التقليدية منها والمتجددة.

وفي السنوات الأخيرة أصبح الغاز الطبيعي أهم مصادر الطاقة المطلوبة عالمياً؛ وذلك لعدة أسباب، من بينها تزايد طلب الدول الصناعية؛ لزيادة إنتاجها، خصوصاً مع الزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج الصناعي السنوي، يُضاف إليه الصعوبات التي تواجه الدول المنتجة للنفط في وضع معايير لسياسة إنتاج وتصدير موحدة تلتزم بها لإمداد الدول الصناعية؛ وذلك لاختلاف ظروف كل دولة نفطية من حيث اكتفاؤها الذاتي من الإنتاج من جهة، واختلاف مصالحها من جهة أخرى، وللضغوط التي تُمارس على الدول المصدرة للنفط لزيادة الإنتاج، وتثبيت الأسعار. ومن تلك الأسباب أيضاً تطبيق دول أوروبا الصناعية إجراءات اتفاق الحد من التلوث البيئي، وإغلاقها العديد من المفاعلات النووية المولدة للطاقة، واعتمادها على الغاز الطبيعي كمصدر نظيف وجيد للطاقة. كل ذلك أدى إلى حدوث تغيرات ملحوظة في خريطة إنتاج الغاز الطبيعي وتصديره واستهلاكه على مستوى العالم، وقد أعطت تلك التغيرات في مجملها إشارات واضحة للأسواق على استمرار تفوق الغاز بصفته مصدراً نظيفاً للطاقة له كثير من المزايا مقارنة بغيره من المصادر التقليدية والمتجددة، ومؤشرات على تزايد التنافس عليه، كما أُلقت تلك التغيرات الضوء على خريطة إنتاج وتصدير الغاز حول العالم، في محاولة لرسم

ملاح التغيير في تلك الخريطة.

لقد ازدادت القناعة عند حكومات الدول الكبرى بأن النفوذ في دول موارد الغاز الطبيعي وأنابيه وممراته أصبح أحد المعايير المهمة للقوة الجيوسياسية في العالم، وأحد أسس التنافس الدولي. ومما زاد من حدة هذا التنافس أن روسيا- مع قدوم بوتين- أدركت أن التركيز على التسلح مع ضعف النفوذ والسيطرة على مكامن ومصادر الطاقة العالمية كان أحد أسباب تفكك الاتحاد السوفييتي، وبذلك ارتكزت آليات تنافس الدول الكبرى لتشكيل النظام الدولي الجديد على معادلة التحكم في الطاقة بشكل عام، والغاز الطبيعي بشكل خاص^(١).

مؤخراً تصاعد حجم التوتر بين دول شرق البحر المتوسط إثر الإعلان عن وجود كميات ضخمة من الغاز الطبيعي بسواحل بلدان تلك المنطقة، وسعت كل من تركيا وقبرص اليونانية ومصر و(الكيان الصهيوني) بشكل أساسي إلى الحصول على أكبر حصة من هذه الثروة؛ من خلال رسم خريطة جديدة بين الأطراف المتنازعة؛ فأنقرة تلّوح بالتهديد العسكري ضد قبرص التي ترى أن تحركها من أجل التنقيب في السواحل ليس من حقها، وعقدت اتفاقيتين مع ليبيا إحداهما عسكرية تسمح لتركيا بالتدخل في ليبيا، وأخرى موازية تسمح برسم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وضمنياً تسمح بنقل الغاز المكتشف في السواحل الليبية عبر تركيا.

وعلى الجانب الآخر، تُصر القاهرة على تطبيق اتفاقية ترسيم الحدود مع قبرص واليونان، وتحذر من أي تعديّ عليها، وهو ما رفضته تركيا التي تؤكد أن الاتفاقية غير قانونية. وزادت المخاوف في الفترة الأخيرة من تطور الصراع ليتخطى الاشتباك القانوني والسياسي إلى حروب مسلحة لحسم النزاع الدائر.

تداخل الحدود البحرية بين مصر و(الكيان الصهيوني) وقبرص ولبنان وتركيا واليونان، من ناحية، وتداخل المصالح الدولية حول الفوز بحقوق التنقيب عبر شركات روسية وأمريكية وأوروبية، من ناحية أخرى، خلّف صراعاً خفياً، وتسابقاً للفوز بهذا الكنز الجديد، من ثم بات البحر المتوسط مساحة واسعة للصراع الإقليمي والدولي، يتوقع الخبراء أن يتطور- إذا لم تحدث

(١) بسمة حمزة، استراتيجيات التنافس السياسي والاقتصادي العالمي على مصادر الطاقة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، العراق، جامعة النهدين، ٢٠١٥، ص ٢-٣.

وساطة دولية وتوافق إقليمي على ثروة الغاز الجديدة- ليصبح هو الأشد من نوعه منذ صراع حربي الخليج الأولى والثانية.

أحد أهم العناصر التي تضيف أهمية كبيرة لأنابيب نقل الغاز في شرق المتوسط أنها قريبة للغاية من مواطن الاستهلاك الأساسية (في أوروبا)، ومن ثم تحتزل الوقت والمسافة في نقل الغاز الطبيعي، لا سيما أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت ممراً حتمياً نحو أسواق أوروبا غرباً مع الأزمات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي مع روسيا، فضلاً عن تجاوز منطقة شرق المتوسط لمناطق الاختناق التي تقابل شبكة أنابيب الغاز الواصلة لأوروبا عبر مناطق تقليدية مثل منطقة بحر قزوين.

ترصد الدراسة الصراعات الدولية داخل المتوسط، وتوضح خريطة التحالفات المعلنة وغير المعلنة، الإقليمية والدولية، على خلفية الصراع حول الغاز، والتناقضات في المواقف السياسية في ذات المنطقة، والاحتمالات الواردة لتطور الصراع من صراع تنافسي سلمي إلى صراع صفري عسكري. وتناقش الدراسة كذلك موقع الثروة النفطية في المتوسط، وتأثيرها في الصراع على النفط بالنسبة إلى دول العالم.

أولاً: خلفية تاريخية

أصبح مفهوم (أمن الطاقة) من المفاهيم الأمنية الجديدة التي بدأت تحظى بالاهتمام من الدول الصغيرة والكبرى، وأضحى مفهوماً جلياً في استراتيجيات الأمن القومي خاصة للدول الصناعية الكبرى، بل إن تلك الدول أخذت تصوغ استراتيجيات خاصة بقضية (أمن الطاقة) على المستوى الداخلي والخارجي، وقد ركز المفهوم التقليدي لـ(أمن الطاقة)- في أبسط صورته- على أمن المعروض من مصادر الطاقة.

وهناك لحظات مفصلية في تاريخ القرن العشرين حددت ارتباط مفهوم (أمن الطاقة) بالأمن القومي الاستراتيجي في التاريخ العربي السياسي والعسكري المعاصر؛ على سبيل المثال حينما قامت الدول العربية- وعلى رأسها المملكة العربية السعودية- بدور لافت؛ إذ تعاضدت هذه الدول معاً في حرب السادس من أكتوبر من عام ١٩٧٣، وهددت بقطع النفط عن الدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني في أثناء حربه على مصر.

لكن التاريخ السياسي والعسكري يعرف أحداثاً أسبق من ذلك، فعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، في عام ١٩١٤، اتخذ وزير الحربية البريطاني ونستون تشرشل (رئيس الوزراء لاحقاً) والزعيم الذي قاد بريطانيا في حربها على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية) قراراً بتحويل طاقة الأسطول البحري الذي كان يعتمد على الفحم للعمل على المازوت والجاز، وذلك لزيادة كفاءة الأسطول البريطاني وتسريع حركته كي يستطيع التنافس مع الأسطول الألماني والعثماني. ومنذ ذلك التاريخ أخذ الاهتمام بأمن الطاقة يتصاعد، ليس فقط لاختلال التوازن بين العرض والطلب في الأسواق، بل كذلك لارتباط (أمن الطاقة) بجملة عوامل أخرى؛ منها تهديدات الجماعات المسلحة العنيفة، والتنافس الدولي، وعدم وضوح نية الدولة المصدرة التي قد تتراجع في التصدير، أو تستخدم النفط أداة للضغط السياسي، ثم العامل الأخير وهو الاحتياج الدائم لموارد الطاقة لتعزيز القوة الاقتصادية^(٢).

(٢) هب عطا عبد الوهاب، أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، ط١، ٢٠١٢، ص ١٨.

لقد بات واضحاً أن السيطرة على موارد الطاقة، وفي مقدمتها الغاز الطبيعي وأنابيبه وممراته، صارت جزءاً أصيلاً من مقومات القوى الجيوسياسية في القرن الـ ٢١، كما تكشف آليات الصراع الدولي في الوقت الحاضر عن أن النظام العالمي الجديد يتشكل وفق نظام القوى الاقتصادية والهيمنة العسكرية التي تعتمد بالأساس على الطاقة بشكل عام، والغاز الطبيعي بشكل خاص، ومن هنا يمكن فهم آليات التنافس والصراع العالمي بين المحورين الروسي والأمريكي بشكل عام، وتنافسهما على منطقة الشرق الأوسط، وهو الصراع الذي يُنذر باقتراب تغير النظام العالمي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب.

كذلك تدل الأحداث الأخيرة التي تشهدها المنطقة على أن إقليم الشرق الأوسط سيشكل على مدى السنوات القادمة مسرحاً أكبر للصراعات والتجاذبات الجيوسياسية العالمية، ومن هنا يمكن إدراك التدخلات الأجنبية وتركيزها على مناطق استراتيجية بالمنطقة مثل مناطق الخليج العربي، ودول حوض شرق المتوسط.

ثانياً: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط

تُشكل منطقة حوض البحر المتوسط واحدة من المناطق الدولية المهمة التي تمثل حالة مربكة في خريطة الصراعات، فالنزاعات الأخيرة التي تلت الانتفاضات الشعبية العربية أفرزت جملة من التحديات، أبرزها تدفق اللاجئين بشكل متزايد ومستمر وغير مسبوق نحو أوروبا، وهو ما خلق نوعاً آخر من المناكفات والصراعات الهوية والاقتصادية، المرتبطة بوجود عدد ضخم من المسلمين داخل القارة الأوروبية المسيحية، بجوار الصراع الآخر المهم المرتبط جيوبوليتيكياً بالصراع حول النفط. لكن من جهة أخرى فهي منطقة غنية بالموارد، ومكان وسيط وهام للتجارة الدولية، ومركز لتلاقٍ واسع للمصالح الدولية.



شكل رقم (1) يوضح خريطة المصالح المتشابكة في حوض البحر المتوسط

المصدر: جريدة الشرق الأوسط اللندنية

ومما زاد من حساسية الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة الغاز المكتشفة في شرق بحر المتوسط هو احتواؤها على شبكة واسعة وكثيفة- تحديداً في جزئها الجنوبي والشرقي- من خطوط نقل أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال إفريقيا متجهة إلى السوق الأوروبية، وميزة هذه الاكتشافات التي ضاعفت تلك الأهمية هو وجودها بالقرب من موانئ التصدير عن طريق البحر المتوسط، فضلاً عن قربها من دول أوروبا. وموقع تلك المنطقة الجغرافية المطللة على البحر المتوسط، والمتمركزة في قلب العالم القديم الذي يشكل أداة وصل بين الشرق والغرب، سواء في أوقات السلم (التجارة الدولية والملاحة والنقل بأنواعه)، أو في أوقات الحرب، والذي كان سبباً رئيساً في تنافس الدول الكبرى للحصول على النفوذ فيها (سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً)^(٣).

وقد قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام ٢٠١٠ احتمال وجود ما يقرب من ١٢٢ تريليون م^٣ من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان والكيان الإسرائيلي وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب ١٠٧ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج.

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تبقى في إطار التقديرات فإنها لم تأت من فراغ، فخلال السنوات الماضية اكتُشفت العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، وقد بدأت عمليات الاستكشاف بالازدياد بعد نجاح المجموعة التي تقودها شركة (نوبل إنرجي) الأمريكية في اكتشاف حقل تمار عام ٢٠٠٩، قبالة ساحل (الكيان الصهيوني)، ومع توالي الاكتشافات أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماماً بتكليف الشركات الأجنبية بالقيام بأعمال الاستكشاف^(٤). وأغلب هذه الشركات الكبرى جنسيتها فرنسية وإيطالية وأمريكية، ومن ثم يفهم هذا الحرص البالغ والاهتمام بالصراع الدائر بين دول منطقة حوض شرق المتوسط.

الصحفي الأمريكي المختص في شؤون الطاقة والجيوستراتيجية، ويليام إنغدهل، رأى أن

(٣) ظاهر الربيعي، ثناء فاضل، الموقع الجيواقتصادي وأثره على سياسة روسيا الاتحادية، مجلة أبحاث كلية التربية للعلوم الإنسانية، البصرة، العدد ٦، المجلد ٤٢، ٢٠١٧، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٤) علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط... من يربح حرب الغاز القادمة؟، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٩/٤/٢٠١٨، ص ٣.

تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي | خريطة الصراع بشرق المتوسط

احتياطات النفط والغاز المرصودة في شرق البحر المتوسط من الممكن أن تكون سبباً هاماً لفتنة جيوسياسية رهيبية في المنطقة، وهذه الاكتشافات - وفقاً لويليام إنغدهال - ليست مهمة فقط، ولكنها عظيمة للدرجة التي من شأنها أن تجعل المنطقة «خليجاً جديداً».

ويذهب المحلل الأمريكي إلى اعتبار أن جزءاً من تعقيدات هذا التطور الملموس للصراع الدولي والتدخل الروسي في سوريا؛ وقد سبق أن تسبب وجود الغاز في حوض المتوسط في اندلاع نزاع على الحدود البحرية ما بين لبنان وقبرص ومصر والكيان الصهيوني، التي عمدت كل واحدة منها إلى اتخاذ خطوات لضمان حصتها من الاحتياطي؛ كما أقلقت تحركات تركيا الأخيرة للاتفاق على تعاون عسكري واقتصادي مع ليبيا، دولاً إقليمية تتشارك في نفس الحوض، من بينها مصر وقبرص واليونان^(٥).



شكل رقم (٢) يوضح مناطق الغاز المتنازع عليها بين دول حوض شرق المتوسط. المصدر: شبكة أسوشييتدبرس

(٥) محمد وديع، الطاقة في شرق البحر المتوسط.. ملامح صراع يتشكل، جريدة العرب، (٢٣ / ١٠ / ٢٠١٥)، تاريخ زيارة الرابط: ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٩: <https://cutt.us/4oPbA>

بعد ظهور الاحتياطات الضخمة في الوقود الغازي في شرق المتوسط عام ٢٠١٠، بدأ التوتر ينشأ بين الدول التي تحيط بمياه شرق المتوسط، وهي من الجنوب ليبيا ومصر وغزة، ومن الشرق دولة الكيان الصهيوني ولبنان وسوريا، وفي الشمال تركيا واليونان، وفي المنتصف قبرص، التي تنقسم إلى جزأين؛ الجزء الشمالي ويسيطر عليها القبارصة الأتراك، والجزء الجنوبي ويسيطر عليه القبارصة اليونانيون.

ولأن ليبيا دولة غنية بالأصل من حيث الموارد النفطية العادية، وعدد سكانها قليل، ونتيجة للانقسامات السياسية والعسكرية فيها، كانت بعيدة نوعاً ما عن الصراع الدائر حول موارد النفط في البحر المتوسط، وانحصر الصراع بين تركيا والكيان الإسرائيلي ومصر وقبرص واليونان، وبشكل أقل فلسطين ولبنان وسوريا، وهي الدول التي يمكن أن تُعدَّ «دولاً جائعة للطاقة»؛ لقلّة مواردها النفطية مقارنة بدول الخليج، وكذلك لاحتياجاتها الاقتصادية الملحة، خصوصاً مع الأزمات الشديدة التي تقابل هذه الدول اقتصادياً، فتركيا تستورد أغلب منتجاتها النفطية من الخارج، واليونان تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة منذ أكثر من عقد ونصف، ومصر ترغب في الدخول إلى نادي الدول الغنية بالنفط مثل جيرانها، وقبرص اليونانية تدعي بأن هذه الثروة من حقها، والكيان الإسرائيلي وجد في ظهور الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط فرصة لزيادة موارده، واستغلال قوته العسكرية وعلاقاته الدولية لأخذ أكبر قدر ممكن من ثروة الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط.

بعد ظهور هذه الثروة النفطية سارعت الدول السالف ذكرها إلى ترسيم حدودها البحرية مع جيرانها، رغبة في ترسيخ وضع جغرافي شرعي جديد يقلل من هذا الصراع من ناحية، ويعطيها الشرعية الدولية في أخذ حقوقها من ثروة الغاز الطبيعي بالمتوسط، من ناحية أخرى.

وقد فجرت اتفاقية ترسيم الحدود التي جرت في عام ٢٠١٣ بين كل من مصر واليونان وقبرص والكيان الإسرائيلي أزمة سياسية؛ حيث ضمنت لكل دولة حقاً في الحصول على جزء من حقوق الغاز الطبيعي، في حين استبعدت تركيا التي لا تتمتع بعلاقات جيدة مع اليونان ومصر وقبرص لأسباب سياسية وتاريخية مختلفة، ثم ردّت بعدها تركيا باتفاقية مع حكومة السراج في ليبيا القريبة من تركيا، لترسيم الحدود بينهما من جهة، والاتفاق، من جهة أخرى،

على نقل الغاز الطبيعي الموجود في الجزء الليبي (عبر طرابلس) في أنابيب تحت عمق البحر المتوسط للجانب التركي، والاتفاقية الموازية كانت اتفاقية عسكرية تسمح بوجود قوات تدخل عسكرية تركية في ليبيا، وهما الاتفاقيتان اللتان أحدثتا توتراً كبيراً للغاية لبقية دول حوض المتوسط، بل حتى لدول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا، ودول مثل روسيا، فاليونان طردت سفير السراج فور الإعلان عن الاتفاقية بين (حكومة السراج) من جهة وتركيا من جهة أخرى؛ ومصر قامت بمناورة عسكرية على حدودها البحرية بالمشاركة مع اليونان وقبرص، وبعدها أصدرت بياناً تنديدياً بتمرير قرار أردوغان في البرلمان التركي الذي يسمح بنقل القوات التركية ووجودها في ليبيا؛ وقبرص اليونانية دعمت الموقف اليوناني والمصري؛ أما الكيان الإسرائيلي فاكتفى بالنأي بنفسه عن الصراعات أو أخذ جانب متوازن، حتى ولو كان أقرب إلى الاتفاق والشراكة بينه وبين اليونان وقبرص ومصر، لكنه في الوقت ذاته لا يريد استفزاز تركيا التي تمثل أكبر شريك اقتصادي له في منطقة الشرق الأوسط، وبينه وبين مصر (اتفاقية سلام) موقعة.

لا شك أن التحرك التركي السابق ذكره أخذ في كثير من التحليلات على أنه بادرة صراع سياسي كبير قد يتحول لصراع عسكري في المتوسط، إذا لم تتدخل القوى الدولية الكبرى التي يهتما في النهاية عدم امتداد الصراع في منطقة جيواستراتيجية مهمة من ناحية، وتري- من ناحية أخرى- أهمية التدخل للحفاظ على شبكة النقل الدولية للغاز والنفط المناسب من المتوسط لأوروبا، كل بحسب وجهة نظره ومصالحه، وتأثير وجود هذه الثروة الجديدة على القطاع النفطي العالمي.

إن هذه الأهمية الاستثنائية لهذه المنطقة في شرق البحر المتوسط جعلتها محط أنظار القوى الكبرى والإقليمية، ومحل تنافس وصراع وتحقيق التوازنات بين القوى العظمى، والسعي للحصول على مناطق نفوذ في الدول المطلة عليه، وهو ما يمكن تحليله باستفاضة في المحور الثالث من هذه الدراسة.

ثالثاً: أطراف الصراع

١- الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة العالمية

أ. نقاط القوة:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المستوردة للطاقة في العالم إلى جانب الاتحاد الأوروبي والصين، وكانت قضية توفير مصادر الطاقة وتأمين وصولها إحدى أهم ركائز السياسة الأمريكية طوال القرن العشرين، وكان الهدف من الحصول على الوقود الأحفوري بالنسبة لواشنطن ليس متعلقاً بالشأن الاقتصادي البحت فقط، وإنما كان سياسياً واستراتيجياً بالدرجة الأولى، مثلها في ذلك الشأن مثل الاتحاد الأوروبي، فالولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها اعتبارات الهيمنة والقوة العسكرية التي تحتاج إلى مصادر طاقة لتشغيلها وتنميتها^(٦).

في ذات الوقت تُعد الولايات المتحدة من الدول الكبرى والمهمة في إنتاج الغاز الطبيعي، ففي عام ٢٠١٢ أنتجت الولايات المتحدة الأمريكية قرابة ٩٥٪ من احتياجاتها من الغاز، واستوردت ٥٪ فقط من كندا، وذلك من خلال اللجوء إلى التكسير الهيدروليكي للغاز الصخري، حيث أصبح من المتوقع أن تحقق الاكتفاء الذاتي منه في عام ٢٠٢٠، لكن بالرغم من اقتراب الولايات المتحدة من تحقيق الاكتفاء الذاتي فإنها تظل تنظر إلى قضية (أمن الطاقة) على أنها قضية أمن قومي، وتلجأ إلى مصادر الطاقة الأجنبية لضمان قوتها، وتستخدم الدبلوماسية المرنة والقوة الصلبة العسكرية من أجل الوصول إلى بسط السيطرة على مصادر الطاقة في الدول التي تمتلكها، وخاصة الشرق الأوسط، فيما يسمى بالحقبة الجديدة للاستعمار، وتستخدم كذلك الأداة الاقتصادية في إفريقيا، كما تعمل الصين ودول بحر قزوين من خلال الاستثمار والمشاركة في خطوط نقل النفط، ويعد استخدام القوة الصلبة، المتمثلة بالقوة العسكرية، أهم ما يميز السياسة الأمريكية لتأمين حصولها على احتياجاتها النفطية؛ مثل

(٦) هاجر محمد أحمد عبد النبي، أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، المركز الديمقراطي العربي، (٢٠١٦ / ٧ / ١٥)، تاريخ زيارة الرابط: ١ / ١ / ٢٠٢٠. <https://democraticac.de/?p=34018>

التدريبات العسكرية في إفريقيا^(٧).

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم (أمن الطاقة) - عبر حكوماتها المتعاقبة - بشكل مطاط يتأقلم مع متطلبات السياسة الأمريكيين وأهدافهم، ويتغير في ذات الوقت ما بين عشية وضحاها، وهذه الظاهرة ليست جديدة وإنما تعود جذورها إلى الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث تتعلق باكتشاف أهمية النفط الاستراتيجية، ودخول شركات النفط الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط بدعم حكومي أمريكي لم يسبق له مثيل. لذلك فإن هناك شواهد كثيرة على الربط بين النفط والشركات النفطية من جهة، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة من جهة أخرى. المشكلة أن سير أغوار هذه العلاقة صعب للغاية لدرجة أنه لا يمكن معرفة ما إذا كان النفط يتحكم في السياسة الخارجية لتحقيق أهداف سياسة الطاقة، أم أن السياسة الخارجية تتحكم بالنفط لتحقيق أهدافها. أما التوفيق بينهما فإن الأحداث أثبتت أنها فكرة خيالية؛ لأن هناك تعارضاً كبيراً بين أهداف سياسات الطاقة الأمريكية وأهداف السياسات الخارجية للولايات المتحدة^(٨).

وبغض النظر عن يتحكم بمن فإن مئة عام من الأحداث تدل على أن هذا التعارض بين سياسات الطاقة والسياسة الخارجية من جهة، وتخبط السياسة الخارجية الأمريكية من جهة أخرى، قد أدى إلى أزمات نفطية كانت الولايات المتحدة أولى ضحاياها، وما الأزمات التي مرت وعانت منها الولايات المتحدة، وتخبطاتها في ملفات مختلفة مثل الملف العراقي، أو الملف السوري، إلا تجسيد لمسألة علاقة النفط بالسياسة الخارجية، إلى جانب عوامل أخرى بلا شك.

تحرك الدول الكبرى - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - على المستوى السياسي مرهون إلى حد كبير بالثروات الاقتصادية وأماكنها، والقدرة على التحكم فيها وفي مواردها، خصوصاً أنها تخشى طوال الوقت من انتقال مركز القوة إلى الدول المنتجة للنفط في عملية التأثير في النظام

(٧) المصدر نفسه.

(٨) أنس بن فيصل الحجى، أمن الطاقة الأمريكي بين متغيرات السياسة والطبيعة وثوابت النفط السعودي، موقع أنس بن فيصل الحجى الباحث المتخصص في مجال الطاقة، نقلاً عن جريدة الاقتصادية، تاريخ زيارة الرابط: ١٢/١٩/٢٠١٩
<https://cutt.us/Gvqy6>

الدولي، فالكثير من المعنيين يشددون على أن احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ كان مدفوعاً باعتبارات نفطية بشكل أساسي، وذلك لامتلاكه احتياطات ضخمة^(٩).

يتطلب (أمن الطاقة) من الولايات المتحدة الأمريكية غالباً «تدخلاً خشناً» لحماية إمدادات الموارد الحيوية، التي منها النفط، ولهذا باشرت نشر قواتها في الخليج العربي والبحر المتوسط، وبدأ الأمر بالتدريج بعد نهاية حرب الخليج الثانية، وتزايد مع احتلال العراق، وتقوم طوال الوقت بالتحضير لأجل عمليات موسعة في مناطق أخرى غنية بالموارد، ومن ضمنها منطقة بحر قزوين. كما تقوم بحرية الولايات المتحدة أيضاً بتوسيع وجودها- بين الحين والآخر- في المياه المستخدمة لنقل إمدادات الطاقة عبر السفن^(١٠).

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى استمرار محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة تمددها في مناطق استراتيجية غنية بمصادر الطاقة، وذلك لتقليل الاعتماد على النفط الداخلي، والسيطرة على مناطق إنتاج النفط والغاز الجديدة، كذلك سعت واشنطن إلى ضمان السيطرة الأمريكية على الممرات البحرية الحيوية الممتدة من مضيق هرمز إلى بحر الصين الجنوبي، وبناء شبكة من القواعد والتحالفات التي تحيط بالصين على شكل قوس يمتد من اليابان وكوريا الجنوبية في أستراليا وفيتنام والفلبين في الجنوب الشرقي، ومن ثم إلى الهند في الجنوب الغربي، وإنشاء تحالف يضم دول المنطقة من الدول المعادية للصين والتي يحاول الأمريكيون أن تشمل الهند لانزعاجها من قبضة البريكس، وتشكيل استراتيجية تهدف إلى تطويق الصين، وهي استراتيجية يراد منها إدخال الهند في النظام الحالي للتحالف الآسيوي مع أمريكا بما يخلق ذعراً وانتكاسة لبكين، ثم أخيراً السعي للضغط على دول حوض شرق المتوسط لخلق خط آمن لنقل الغاز للاتحاد الأوروبي بعيداً عن مناطق الاختناق التي تتحكم فيها روسيا، الخصم الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يفسر عدم إمكانية وجود حرب في تلك المنطقة؛ للعلاقات القوية التي تربط تلك الدول بالولايات المتحدة الأمريكية، وعدم إمكانية التمرد عليها بشكل كامل.

(٩) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧.

(١٠) سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٤٣، السنة ٢٢، يناير ٢٠١١، ص ٢٠.

بات واضحاً للولايات المتحدة الأمريكية أن السيطرة على الموارد، وعلى رأسها الطاقة النظيفة، هو الممر الأمثل نحو تشكيل النظام العالمي المتعثر منذ عام ١٩٩١، وظهر جلياً أن السيطرة على الغاز وعلى طرق نقله هي مركز الصراع، وهذا ما تجلّى في الصراعات التي اندلعت بالمنطقة في الأربعين سنة الأخيرة، وحتى الصراع الدائر الآن سواء في حوض شرق المتوسط، أو الصراع المرتبط بالتدخل الروسي في سوريا للسيطرة على مواطن النقل بمنطقة جيواستراتيجية هامة، أو بالخليج العربي.

تفطنت الإدارات الرئاسية في الولايات المتحدة منذ وقت مبكر إلى أن إمدادات الطاقة لا تنمو بالشكل المطلوب لكي تغطي احتياجات العالم المتزايدة والمطرودة، وأن ضمان التحكم فيما تبقى من إمدادات النفط والغاز الطبيعي سيكون مهمة أساسية لأي دولة تسعى إلى الحصول أو الاحتفاظ بموقع متقدم في السلم العالمي، ومن ثم سعت إلى تطبيق استراتيجية هامة تلخص في:

- تشجيع إنتاج النفط والغاز محلياً بأي تكلفة، وذلك من أجل تقليل اعتمادها على النفط والغاز من المناطق التقليدية (مثل نفط الشرق الأوسط)، وبذلك تزداد حرية التصرف لدى واشنطن، وهو ما يمكن معه بسهولة تفسير التهديدات المتتالية لإدارة أوباما ثم إدارة ترامب بالانسحاب من المنطقة إذا زادت تكلفة خسائر الوجود الأمريكي بها عن تكلفة المكاسب، وكذا التصريحات المتتالية للإدارة الأمريكية عن الاعتماد على (النفط الصخري) الأمريكي كبديل استراتيجي.

- ضمان السيطرة على تدفق النفط من الشرق الأوسط، حتى إن حصلت الولايات المتحدة على حصة أقل بكثير من مخصصاتها النفطية من المنطقة؛ وذلك لكي تحافظ على القبضة الاقتصادية على كبار موردي النفط الآخرين.

- السيطرة على الممرات البحرية لآسيا، وذلك للسيطرة على تدفق النفط والمواد الخام الأخرى إلى خصوم الولايات المتحدة مثل الصين وروسيا.

- تشجيع (تنوع) الطاقة في أوروبا، وخاصة عبر زيادة الاعتماد على إمدادات النفط والغاز

الطبيعي القادمة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق في حوض بحر قزوين، وحوض شرق المتوسط، وذلك لتقليل اعتماد أوروبا الكبير على النفط والغاز الروسيين، خاصة مع النفوذ السياسي الذي يمنحه هذا الاعتماد لموسكو.

- عدم التسامح مع أي دول شرق أوسطية - باستثناء الكيان الإسرائيلي - في امتلاك التكنولوجيا النووية، ويعود الأمر في ذلك إلى أن الاستراتيجية الأمريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية والموارد الطبيعية في الوقت ذاته^(١١).

ب. نقاط الضعف:

- منافسة روسيا والصين للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق النفط العالمية عموماً، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً، في السنوات الأخيرة التي ظهرت فيها برامج تائية الفعل والخطاب الأمريكي.

- رغم أن الموارد النفطية وموارد الغاز الطبيعي التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية ضخمة، فإن المنظومة الصناعية في الولايات المتحدة، وكذلك الاستخدامات المنزلية وغيرها تجعل الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة دائمة إلى الاستيراد من الخارج.

فبحسب خبراء في النفط - من بينهم الدكتور سداد الحسيني الذي كان يشغل منصباً تنفيذياً كبيراً في أرامكو السعودية أكثر من عشرين عاماً - فالحديث عن اكتفاء ذاتي للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية أمر تكتنفه تحديات اقتصادية وتقنية كبيرة، فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ١٨,٥ مليون برميل نفط يومياً، لكن هذا الاستهلاك يزيد على حجم إنتاجها المحلي من النفط الصخري الذي تنتجه، وهو ما يجعلها مضطرة إلى استيراد أكثر من ٧ ملايين برميل نفط يومياً^(١٢).

- تقييد قدرة الآلة العسكرية الأمريكية مستقبلاً على حسم الأمور السياسية، وتعظيم

(١١) عبد الحي زلوم، حروب البترول والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ط، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

(١٢) «وفرة النفط الصخري بأمريكا».. هل يتهاوى الشرق الأوسط؟، الجزيرة الوثائقية، (٤ / ١٢ / ٢٠١٩)، تاريخ زيارة الرابط: ٢٥ / ٢ / ٢٠٢٠ . <https://cutt.us/WjPBL>

النفوذ الأمريكي، نظراً لضعف منظومة القطب الواحد العالمية بعد بروز قوى كبرى مثل الصين وألمانيا، وعودة قوى قديمة للمشهد السياسي، مثل روسيا، وتحفظ الشركاء الأوروبيين في (حلف الأطلسي) على الأدعاءات الأمريكية فيما يخص قضايا دولية مختلفة.

لقد أصبح النظام العالمي مع مطلع القرن الواحد والعشرين وفي ظل التطورات العالمية يميل إلى أن يتحول لنظام تنافسي متعدد الأقطاب، خصوصاً مع فقدان الوظيفة المركزية لنظام القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي وظيفة الاتزان ١٣، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خيارات الحروب التي دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية صارت شديدة الكلفة، ليس عليها فقط وإنما على حلفائها وعلى الدول المتضررة مباشرة من هذه الحروب، إضافة إلى صعود قوى تنافسية عسكرية أخرى، مثل الصين وروسيا، وهما الدولتان اللتان تقفان بشكل نسبي أمام القرارات العسكرية الأمريكية والغربية، بخلاف ما كان عليه الوضع طيلة العقود الثلاثة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي.

يذكر هنا على سبيل المثال التحدي الروسي للاتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة الأمريكية في ملفات مختلفة، أهمها ملف جزيرة (القرم)، والتدخل الروسي العسكري في أوكرانيا، وثمة كذلك الملف السوري الذي نجحت فيه روسيا في فرض إرادتها العسكرية والدبلوماسية خلال السنوات الثلاث الماضية؛ إذ استطاعت روسيا أن تفرض خمسة قرارات فيتو ضد حماية المدنيين السوريين، كما عطلّ الفيتو الروسي الصيني مشروعاً دولياً بشأن فرض عقوبات على نظام الأسد، وعدم تحويل الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب، أي إن روسيا شلت التدخل الغربي في سوريا تماماً، ثم عمدت لاحقاً إلى تحويل قاعدتها العسكرية في طرطوس إلى مقر دائم للأسطول الروسي، وعززت قدراتها العسكرية في سوريا، ومن ثم فروسيا تعيد موضعة موقعها في ظل المتغيرات الجيوسياسية العالمية بشكل يعيد لها جزءاً كبيراً من القوة التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي^(١٤).

(١٣) يسري كريم العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٢٠، ص ٣٤٣.

(١٤) عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، الكتب ليمنتد، لندن، ط١، ٢٠١٧، ص ٣٠١-٣٠٩.

وعلى المستوى الاقتصادي نجد أن الصين تملك ناتجاً قومياً يفوق الـ ١١ تريليون دولار، تسبقها الولايات المتحدة بناتج قومي يُقدَّر بـ ١٨ تريليون دولار؛ ما يجعل من الصين قطباً اقتصادياً منافساً لأمريكا.

في المقابل فإن روسيا تملك أكبر ترسانة نووية في العالم إلى جانب أمريكا، وتملك أكبر ترسانة تقليدية من الأسلحة؛ وهو ما يجعل منها العملاق النووي والعسكري الموازي للقوة العسكرية الأمريكية، ومن ثم فأمريكا تواجه عملاقين، أحدهما اقتصادي والثاني نووي، يسعيان بإلحاح إلى تغيير قواعد اللعبة الدولية، واستعادة التوازن في الساحة الدولية^(١٥).

ج. المستقبل:

تنشط سياسة الطاقة الأمريكية بشكل فعال منذ القرن الماضي وستظل كذلك لهدفين؛ أولهما محاولة تقليص نفوذ الدول المصدرة للطاقة، وثانيهما تأمين أمنها القومي وأمن حلفائها. وتذهب ملامح القرن الجديد إلى متغير خطير قد يقلب الأمور رأساً على عقب، إذ يتراجع عالم (أوبك) بسرعة، بسبب ثورة إمدادات الطاقة التي تُكتشف في الولايات المتحدة، والتي أوشكت أن تنتشر على الصعيد العالمي، ما لم تتخذ الحكومات العربية تدابير تعرقل نجاحها، حيث تعد سوق النفط الأمريكية هي الأكبر في حجم وقيمة التجارة والاستثمار^(١٦).

٢- الاتحاد الأوروبي

أ. نقاط الضعف:

يأتي الاتحاد الأوروبي على النقيض من الولايات المتحدة من حيث امتلاك الموارد الخاصة بالنفط والغاز (باستثناء النرويج التي تملك احتياطات نفطية كبيرة خصوصاً من الغاز الطبيعي)، ومن حيث القدرات على التحكم في خطوط نقل النفط والغاز الطبيعي من أماكن التصدير في

(١٥) حازم عياد، نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة المجتمع الكويتية، (٥ / ٣ / ٢٠١٨)، تاريخ زيارة الرابط: ٢٥ / ٢ / ٢٠٢٠. <https://cutt.us/GzZ8Q>

(١٦) ثورة الطاقة الأمريكية ستغير موازين القوى في العالم، نون بوست، (١٧ / ١٠ / ٢٠١٣)، تاريخ زيارة الرابط: ٢٠٢٠ / ١ / ٢. <https://Oi.is/7WUM>

إفريقيا وآسيا لأماكن الاستيراد في أوروبا، التي تعتمد دولها بشكل كبير للغاية على الاستيراد من دول خارجية، بالخصوص من روسيا، التي تسمح لها مواردها من الطاقة بالضغط على الاتحاد الأوروبي في ملفات سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة، مثلما حدث في الأزمة الأوكرانية قبل سنوات (١٧).

أشار تقرير هام نشره مركز التفكير الأمريكي (راند) إلى أن ثلثي الغاز الطبيعي الذي استهلكه الاتحاد الأوروبي في ٢٠١٣ كان مستورداً، وذلك على أساس صافٍ، و ٤١٪ منه كان من روسيا بشكل إجمالي، وتعد ألمانيا وإيطاليا وتركيا أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الطبيعي الروسي، وتليها بصورة أبعد قليلاً بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك والمجر والنمسا وسلوفاكيا وهولندا وفنلندا.

وينتج غرب أوروبا حصة كبيرة من الغاز الطبيعي الذي يستهلكه محلياً، أما هولندا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والدنمارك فهي دول تنتج جميعاً جزءاً من الغاز الطبيعي، وتعد النرويج مصدراً رئيسياً لواردات غرب أوروبا، كما تمتد أنابيب الغاز الطبيعي إلى غرب أوروبا من الجزائر وليبيا، وتحصل على إمدادات الغاز الطبيعي المسال من نيجيريا، وقطر، ومصر، وترينداد وتوباغو (١٨).

(١٧) أزمة القرم ٢٠١٤: عقب الثورة الأوكرانية في ٢٠١٤ التي أطاحت بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش وحكومته، تظاهر محتجون، معظمهم ينتمي إلى القومية الروسية، اعتراضاً على الأحداث الجارية في كييف، وطلباً للمزيد من التكامل مع روسيا، بالإضافة إلى حكم ذاتي موسع أو استقلال للقرم عن أوكرانيا. على الجانب الآخر تظاهرت جماعات إثنية أخرى لتأييد الثورة.

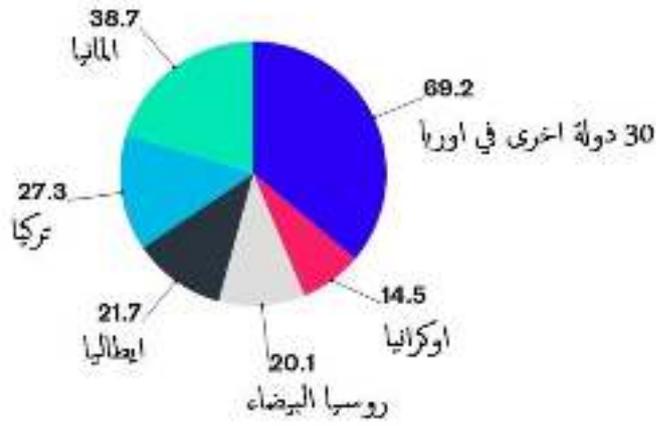
في ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٤ احتل مسلحون يرتدون ملابس عسكرية روسية منشآت ذات أهمية في القرم، وكان من ضمنها البرلمان القرمي ومطاران. وبينما اتهمت كييف موسكو بالتدخل في شؤونها الداخلية، أنكر الطرف الروسي هذه الادعاءات. في ١ مارس/آذار ٢٠١٤ وافق مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على استخدام القوات الروسية في أوكرانيا دعماً للعرقية من أصل روسي في القرم، قوبل القرار الأخير بتأييد من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ثم تحت سيطرة عسكرية روسية عُقد استفتاء في الجزيرة في السادس عشر من مارس/آذار ٢٠١٤ حيث وافقت أغلبية السكان (في الاستفتاء الذي شكك في نزاهته) على الانضمام لروسيا، وفي الحادي والعشرين من مارس/آذار ٢٠١٤ أعلنت روسيا انضمام القرم إليها رسمياً.

قوبل هذا الأمر بفرض عقوبات على روسيا من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. من حينها والتوتر متصاعد بين روسيا من جهة، وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، خصوصاً مع التهديدات المتتالية التي توجهها روسيا لأوكرانيا. (١٨) إف. ستيفن لارابي، وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية (أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية)، راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ٣٣-٣٤.

تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي | خريطة الصراع بشرق المتوسط

المصدر: أرومي المصدر



Source: Gasprice

المصدر: غاز بروم الروسية

شكل رقم (٣) يوضح حجم استيراد الدول الأوروبية المختلفة الغاز من روسيا



شكل رقم (٤) خريطة تظهر شبكة أنابيب نقل الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية: المصدر موقع روسيا اليوم

يُلاحظ هنا أن روسيا تتحكم بشكل كبير في أغلب المنتجات النفطية المكررة وغير المكررة المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، ولديها القدرة على إيقاف صادراتها عن طريق خطوط أنابيب تستهدف بلداناً تتم خدمتها من خلال خطوط الأنابيب تلك، وإذا نجحت روسيا في حرمان

الاتحاد الأوروبي من هذه المنتجات فستكون العواقب الاقتصادية وخيمة على الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أنه يمكن نقل كل من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة بسهولة تامة، فإن الغاز الطبيعي - الأهم بالنسبة لأوروبا لنظافة استهلاكه - لا يمكن نقله إلا عبر خط أنابيب أو سفن باهظة الثمن، أو سيارات صهريج مصممة خصيصاً لنقل الغاز الطبيعي المسال، ويعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل عام على نظام ضخ وحديث من المحطات ومصافي التكرير وخطوط الأنابيب التي تعالج كميات هائلة من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وتجهز مصافي تكرير الاتحاد الأوروبي الضخمة بوحدات متخصصة من أجل تكسير المواد الخام الثقيلة أو إزالة الكبريت من النفط الخام^(١٩).

انعكاسات قطع الغاز الروسي على أوروبا

نظراً لأهمية إمدادات الغاز الروسي بالنسبة إلى العديد من الدول الأوروبية، يكون من الجدير مناقشة مسألة آثار قطع هذه الواردات على اقتصاداتها؛ بمعنى: إلى أي مدى تكون الدول الأوروبية على الصعيدين الفردي والجماعي معرضة لقطع روسي كامل محتمل أو تخفيض لإمداد الغاز الطبيعي أو قطعه من خلال خطوط أنابيب معينة؟

تدرك دول الاتحاد الأوروبي أنه كلما زادت صعوبة إيجاد إمدادات بديلة عن الغاز الطبيعي، قلّ الوقود الذي يمكن استخدامه لاستبدال الغاز الطبيعي، ولذلك كلما زادت أهمية الوقود بالنسبة للأعمال التجارية والمنازل كان تأثير الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالقطع أكبر.

ويتوقف مدى تعرض الاتحاد الأوروبي لقطع الإمدادات الروسية من الغاز الطبيعي على:

- ١- توفر مصادر أخرى للغاز الطبيعي.
 - ٢- إمكانية أن تحل أشكال أخرى من الطاقة محل إمدادات الغاز الطبيعي التي نقصت.
 - ٣- حدة العواقب على الاقتصاد في حال عدم العثور على بدائل للغاز الطبيعي المفقود.
- وأحد أهم التحاليل لما يُحتمل أن تقوم به أوروبا من دون الغاز الطبيعي المستورد من روسيا

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣١-٣٢.

هو تخفيض الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، ول(التكاليف التنافسية) دور مهم في هذا الإطار^(٢٠)، أي هل يؤدي الاستغناء عن الغاز الروسي بغاز آخر إلى ارتفاع سعره على المواطن الأوروبي في دول الاتحاد الأوروبي؟ وهنا تصبح مسألة الاستغناء عن إمدادات الغاز الروسي أمراً تكتنفه صعوبة شديدة، ومن ثم وجود مصادر للغاز الطبيعي قريبة من أوروبا، مثل الكنز المكتشف مؤخراً في شرق المتوسط، سيؤدي بالضرورة لتقليل الاعتمادات الأوروبية على الغاز الروسي، وتبعاً لتقليل ضغوط الروس في نواح سياسية واقتصادية جوهرية، ومن ثم يظهر هنا مدى أهمية الاكتشافات الأخرى، ومدى الحرص الأوروبي على حدوث توافق إقليمي ودولي على اقتسام هذه الثروات بشكل يسمح بمرور آمن وسلس من هذه المنطقة لأوروبا.

ب. نقاط القوة:

- وضع الاتحاد الأوروبي كل دراسات الجدوى الخاصة بغاز شرق المتوسط، وشجع مصر لتحويل إلى مركز إقليمي للطاقة، وشاركت الدول الأوروبية، ومعها الولايات المتحدة، في تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بالقاهرة^(٢١).
- من المفترض أن تكون دول أوروبا هي أكثر الدول المستفيدة من إمدادات غاز المتوسط حال تم إنشاء خطوط الأنابيب فعلياً، لكونها أكثر الدول قرباً من هذه المنطقة، وتشارك الشركات الأوروبية والأمريكية في الحفر واستكشاف الغاز والنفط لدى كل دول حوض شرق المتوسط التي تأكد لها وجود احتياطات كبيرة، مثل حقل أفروديت في قبرص، وحقل (ظهر) في مصر، وحقول تمارا وليفياثان في الكيان الإسرائيلي، ولهذا تعد قضية الغاز في شرق المتوسط قضية أوروبية بامتياز من وجهة نظر الأوروبيين.
- أوروبا على علاقة جيدة بأغلب دول حوض شرق المتوسط، حتى تركيا التي لديها توتر (مؤقت) معها، فالأخيرة تستهدف الاتحاد الأوروبي لتميرير الغاز إليها عبر دول أخرى (إيران أو قطر) أو تصدير الغاز إليها مباشرة بغض النظر عن الخلافات السياسية الحالية.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢١) دول منتدى غاز شرق المتوسط هي: إيطاليا، واليونان، وقبرص، والأردن، والكيان الإسرائيلي، وفلسطين، ومصر.

ج- المستقبل:

- تضع أوروبا نصب أعينها أهمية تنويع مصادر الغاز الطبيعي للاعتماد على مورد آخر غير روسيا؛ لدرء الضغوط التي تمارسها الأخيرة عليها، ومن جهة أخرى دعم وجود خطوط أنابيب للغاز الطبيعي قريبة من أراضيها لتوفير التكلفة، فضلاً عن المساهمة في هذه الاحتياطات عبر بوابة (التنقيب)، ومن ثم تمثل الاكتشافات الأخيرة في حوض شرق المتوسط، التي بالفعل اكتشفت عن طريق شركات أوروبية، فرصة جيدة لتحقيق هذا التنوع.

- ستحاول دول الاتحاد الأوروبي قيادة مفاوضات الوساطة بين دول حوض شرق المتوسط لفك الاحتقان والتوتر الذي قد ينجم عنه تأخير إنشاء خطوط الأنابيب المختلفة التي ستمر إليها من دول الحوض، كذلك ستمكنها هذه المفاوضات لاحقاً من تحسين شروط التفاوض الخاصة بالاستثمار في التنقيب، أو التفاوض على أسعار الغاز الطبيعي المورد إليها.

٣- روسيا.. المارد العائد بقوة

أ. نقاط القوة:

تسعى روسيا بشكل مُلحٍّ إلى تقوية إمكاناتها، واستعادة ما فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذا ما يفعله بوتين منذ أن وصل إلى الحكم، حيث أخذ يُعيد بناء القوة الروسية لتصبح قوة عالمية، ونجح في تحسين الأوضاع الاقتصادية، وعمل على مدّ نفوذ روسيا إلى مناطق جديدة، وكان من الطبيعي أن يبحث عن القوة من خلال ما يمتلك من مصادر للطاقة من أجل تسهيل عملية بناء القوة.

على سبيل المثال أضفت روسيا أهمية قوية على أمن إمداداتها النفطية والمعدنية الهائلة وأراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطئ، وكان فلاديمير بوتين قد أعلن عن «العقيدة العسكرية» الجديدة لروسيا التي دشنها في ٢١ أبريل/نيسان من عام ٢٠٠٠، على أن وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق الشروط لأجل أمن النشاط الاقتصادي، وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية، والجرف القاري الآسيوي وقبالة شواطئ الاتحاد الروسي وفي أعالي البحار. كما وسعت روسيا توجهاتها نحو بحر قزوين متنافسة مع الولايات المتحدة على النفوذ

في دول آسيا الوسطى (٢٢).

وسّعت روسيا اهتماماتها أيضاً بمنطقة الشرق الأوسط؛ رغبة في ملء الفراغ الذي بدأت تتركه الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في أواخر حكم باراك أوباما، الذي تبني سياسة انسحابية، ومن ثم خلقت روسيا لها موطئ قدم في منطقة هي الأكبر إنتاجاً للقطاع النفطي، وعززت تحالفاتها بالمنطقة، بالخصوص مع إيران وسوريا.

يمكن هنا سوق مثال على حجم التمدد الروسي في منطقة الشرق الأوسط بالاعتماد على تحليل علاقتها مع سوريا، والتدخل الروسي الأخير بجانب نظام الأسد.

تنظر روسيا إلى سوريا على أنها أهم حليف في المنطقة العربية، ولكون سوريا دولة تتمتع باحتياطي كبير للغاز شعرت روسيا أنها الدولة الأولى الأحق بالاستفادة من حقول الغاز السورية، لأنه المصدر الرئيسي للطاقة في القرن الـ ٢١ بعد تراجع احتياطي النفط في العالم، كما أنه مصدر طاقة نظيف، وتعد السيطرة على مناطقه بمنزلة أهم مكسب للدول العظمى، خصوصاً قرب المنطقة من السوق الأوروبية، كذلك كانت تريد موسكو أن تضمن سداد الديون السورية المتزايدة منذ بداية الثورة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، فضلاً عن رغبة روسيا في الحفاظ على العقود والامتيازات التي حصلت عليها في سوريا ودخلت حيز التنفيذ، مثل عقد التنقيب البحري الذي يشمل إجراء عمليات مسح وتنقيب عن البترول (٢٣).

عندما بدأت روسيا تدخلها العسكري في سوريا كانت الاعتبارات السياسية محفزها الأساسي أكثر من الاعتبارات الاقتصادية، لكن الآن، وفي وقت تميل فيه كفة الانتصار أكثر فأكثر إلى نظام الأسد، وجدت روسيا فرصة جديدة لترسيخ موطئ قدمها في المنطقة. وفي حين تبدو قوات المعارضة مغلوباً على أمرها نسبياً، واحتمالات الاستقرار أكثر واقعية، تتطلع شركات الطاقة الروسية إلى تجديد استثماراتها في قطاع الطاقة السوري وتوسيعها، لكنها لا تسعى إلى التنقيب عن احتياطيات النفط السورية المحدودة واستخراجها، فهي تحتزن كميات هائلة، بل

(٢٢) سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٤٣، السنة ٢٢، يناير ٢٠١١، ص ٢٠.

(٢٣) هاجر محمد أحمد عبد النبي، أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، مصدر سابق.

تحاول الاضطلاع بدور فعال في إعادة إعمار البنية التحتية للنفط والغاز في سوريا وتشغيلها. ومن خلال هذه الجهود الحثيثة، تأمل شركات الطاقة الروسية في التحكم في جزء كبير من خطوط الأنابيب ومنشآت التسييل والمصافي والمواني، ومن ثم الاستفادة من موقع سوريا كنقطة عبور لنفط وغاز المنطقة المتجهين نحو أوروبا.

وبذلك، لن تنجح روسيا في توسيع نطاق هيمنتها شرق البحر المتوسط فحسب، وهو حلم يراودها منذ حروب القوقاز في القرن التاسع عشر، بل ستمكن من تشديد قبضتها على إمدادات الغاز الأوروبية كذلك.

قبل عام ٢٠١٠ لم يول قطاع النفط الروسي لسوريا هذا القدر من الأهمية؛ فاحتياجات النفط السورية تقدر بنحو ٢,٥ مليار برميل، أي ٢,٠٪ فقط من الحصة العالمية، في حين لا يكفي مخزونها من الغاز، البالغ ٨,٩٥ مليارات متر مكعب، ولو لتلبية حاجاتها المحلية. لكن في عام ٢٠١٠ دخلت شركات التنقيب الروسية السوق السورية من خلال مشروع تطوير في حقل قيشام الجنوبي قرب دير الزور، الذي يُعتقد أنه يحتزن ٤,٩ ملايين طن من النفط.

وفي عام ٢٠١٣، مع دخول الحرب مرحلتها الأكثر دموية، فازت شركة (سيوز نفط غاز) الروسية بمناقصة حصرية للتنقيب عن احتياطات الغاز البحرية السورية وتطويرها، ما زاد أصول الشركة المتواضعة قرب الحدود السورية مع تركيا. ومنذ ذلك الحين، علقت الشركتان عمليتهما بسبب المخاوف الأمنية، لكن شركات الطاقة الروسية بدأت بالعودة مع ميل كفة الانتصار إلى جانب النظام السوري المدعوم عسكرياً من روسيا وإيران وحزب الله^(٢٤).

وقد واجهت شركات النفط والغاز الروسية منافسة شرسة من إيران التي خططت لبناء خطوط أنابيب تمر بإيران-العراق-سوريا من قطر، والتي سعت إلى ربط حقولها الغازية بتركيا من خلال أنابيب تمر في سوريا، وكذلك من الخطط البحري الجديد الذي تم الإعلان عن اكتشافاته في حوض شرق المتوسط، وكانت شركات النفط الروسية مدركةً لقيمة سوريا بصفتها مركزاً لنقل النفط والغاز أكثر منها دولة مزودة، ومن ثم سعت إلى إيجاد وسيلة للمشاركة في

(٢٤) نيكيتا سوغولوف، الأهداف الطاقوية لروسيا في سوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، (٣٠ / ٨ / ٢٠١٧)، تاريخ زيارة الرابط: ٦ / ١ / ٢٠٢٠. <https://cutt.us/MFZxJ>

مشاريع الطاقة السورية لا التنافس معها. وفي ظل الدعوة التي وجهتها سوريا عام ٢٠١٦ الخاصة بتطوير القطاع النفطي بما لاحت هذه الفرصة أمام الروس، خصوصاً مع الدَّين الذي طوق به بوتين عنق النظام السوريّ بعد التدخل الروسي في الحرب.

لاحقاً أدركت شركات الطاقة الروسية أن الوجود الروسي في سوريا معناه سيطرة كبيرة على قطاع الطاقة السوري، إذ إنها ستطالب بالقسم الأكبر من الحصص في الاستثمارات المغامرة التي تمدّها بالقوى البشرية والإمدادات المطلوبة، وبهذه الطريقة سيضمن قطاع النفط والغاز الروسي أن أي بلد يدرس احتمال شحن منتجاته النفطية عبر مرافئ وخطوط أنابيب سوريا سيرغم على التماس رضا روسيا، إن لم يضطر إلى التفاوض معها مباشرة^(٢٥).

ب. نقاط الضعف:

- الخطوة الاستباقية التي اتخذتها شركات أوروبية وأمريكية للتنقيب في البحر المتوسط لا يدع الفرصة للشركات الروسية في الحضور القوي في شرق المتوسط.

- العقوبات الأمريكية التي فُرضت على شركات النفط والغاز المتعاونة مع روسيا لكبح الهيمنة الروسية على سوق الغاز الطبيعي، يمكن هنا الإحالة على سبيل المثال إلى القانون الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، الذي يفرض عقوبات على أي شركة تساعد شركة غازبروم المملوكة للحكومة الروسية في استكمال مد خط أنابيب غاز إلى أوروبا. وتستهدف العقوبات التي ينص عليها هذا القانون شركات البناء العاملة في خط الغاز نورد ستريم ٢، وهو خط أنابيب تحت المياه من شأنه أن يسمح لروسيا بزيادة صادراتها من الغاز إلى ألمانيا. وتُعَد الإدارة الأمريكية هذا المشروع تهديداً للأمن في أوروبا، وصوّت الكونغرس الأمريكي تأييداً لهذه العقوبات، ووقع على القانون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي وصف خط الأنابيب الروسي بأنه «وسيلة خداع» من روسيا لفرض نفوذ أكبر على القارة الأوروبية^(٢٦).

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) ترامب يفرض عقوبات على خط الغاز الروسي إلى أوروبا نورد ستريم ٢، بي بي سي عربي، (٢١/١٢/٢٠١٩)، تاريخ زيارة الرابط: ١٥/١/٢٠٢٠. <https://oi.is/POwh>

ج. المستقبل:

إن أي استثمار روسي كبير في مشاريع طاقة سورية معناه التبرير لاستمرار الوجود العسكري في المنطقة، نظراً إلى أن البحرية والقوات الجوية الروسية لا تعزم مغادرة سوريا قريباً. ففي يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ أبرمت روسيا وسوريا اتفاقاً يمتد على ٤٩ سنة يسمح لروسيا بالإبقاء على أسطولها البحري في ميناء طرطوس، الذي تعزم توسيعه ليشمل ١١ سفينة حربية إضافةً إلى غواصات نووية، ومن شأن القيام بذلك أن يقرب روسيا من تحقيق بعض أهدافها الجيوسياسية الطويلة الأمد:

فأولاً: إلى جانب خطي أنابيب (السييل الشمالي ٢) و(التيار التركي) عبر بحري البلطيق والأسود، ستكمل السيطرة على (الحنفية) السورية، وبذلك ستضمن روسيا الهيمنة على طرق تصدير النفط الثلاثة التي تتلقى عبرها أوروبا الغاز. وبهذه الطريقة لن تتجنب روسيا المرور في دول أوروبا الشرقية، ومن ثم رسوم العبور فحسب، بل سيصبح الاتحاد الأوروبي حينها عاجزاً عن شراء الغاز من أي دولة مصدرة، ومن ضمنها دول الشرق الأوسط، من دون إبرام صفقات بشكل مباشر أو غير مباشر مع روسيا.

ثانياً: من شأن تواجد طويل الأمد في سوريا أن يعزز هيمنة روسيا في شرق البحر المتوسط. وستمثل قاعدة بحرية ومطارات قادرة على استيعاب أكبر وجود عسكري روسي خارج حدودها تحدياً كبيراً لكل من شركات الطاقة الغربية العاملة في المنطقة، على غرار (نوبل غاز)، والدعم العسكري الذي توفره. ونتيجةً لذلك ستقترب روسيا أكثر من ميزان قوى عالمي متعدد الأقطاب سعت إليه منذ سقوط الاتحاد السوفيتي^(٢٧).

٤- محور قبرص واليونان والكيان الصهيوني ومصر

أ. نقاط القوة والتحديات والفرص:

بدأ الصراع يحتدم بشكل كبير في مياه شرق البحر المتوسط، تحديداً بين تركيا من جهة، وقبرص اليونانية واليونان من جهة أخرى، عندما أعلنت شركة إيني الإيطالية وشركة توتال

(٢٧) نيكيتا سوغولوف، الأهداف الطاقوية لروسيا في سوريا، مصدر سابق.

الفرنسية، في ٨ فبراير/شباط ٢٠١٨، اكتشفاً كبيراً للغاز الطبيعي في منطقة كاليسو قبالة الساحل القبرصي، بعد ثلاثة أيام فقط اعترضت السفن العسكرية التركية سفينة حفر إيطالية كانت في طريقها إلى موقع حفر للغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وقد أدى الحادث إلى تبادل مكثف للاتهامات والإعلانات الدبلوماسية، وأندرت باحتمالية نشوب حرب موارد جديدة على عتبة أوروبا، وحينها ركزت التحليلات الخارجية على الشبكة المعقدة للمنافسة الجيوسياسية والصراعات حول شرق البحر المتوسط^(٢٨).

وقد بدأت الاكتشافات الخاصة بالغاز في البحر المتوسط في المناطق التي تفرض قبرص اليونانية السيطرة عليها قبل أقل من عشر سنوات؛ حيث اكتشف احتياطي من الغاز يقدر بنحو ١٢٧,٤ مليار متر مكعب في عام ٢٠١١ قبالة ساحل قبرص في حقل أفروديت، وهو ما جعل قبرص تأمل في العثور على كميات أخرى تمكنها من بناء محطة لتسييل الغاز وتصديره إلى أوروبا وآسيا بحلول عام ٢٠٢٢. وتقوم مجموعة شركات توتال الفرنسية وشركة «Italia» الإيطالية بحفر ١٦٧ كيلومتراً قبالة الساحل الجنوبي لقبرص. واكتشفت أخيراً حقلاً يحتوي على أكثر من ٤ تريليونات قدم مكعبة من الغاز في أماكن أخرى من المياه القبرصية. وتؤيد اليونان جهود قبرص في استكشاف الموارد النفطية^(٢٩).

كذلك فقد ظهر خلال العقد الماضي في كل من الكيان الصهيوني ومصر واحدة من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم، وعثرت قبرص على ما يقدر بنحو ٥,٤ تريليونات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي في أحد اكتشافات الغاز الطبيعي في أواخر سنة ٢٠١١، وفي سنة ٢٠١٦ كان الاهتمام الأكثر وضوحاً هو وجود كتلة بحرية غازية في البحر بالقرب من حقل (ظهر) البحري في مصر، حيث أبلغت شركة (إيني) الإيطالية اكتشاف ما يقدر بنحو ٣٠ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في سنة ٢٠١٥، ووفقاً للخبراء فإن الأهمية المتزايدة للطاقة في قبرص قدمت حافزاً كبيراً لتحالف إقليمي في منطقة شرق المتوسط قائم بالأساس

(28) Roxana Andrei , **The Cyprus Issue And Natural Gas In The Eastern Mediterranean – Analysis**, Eurasiareview, (Thursday, January 9, 2020), retrieved in 6 January 2020: <https://oi.is/sdw3>

(٢٩) عدنان عبد الرزاق، جيهان عبد الغني، خريطة جديدة لغاز المتوسط... تصاعد صراع تركيا وقبرص ومصر، (٢٠١٨ / ٢ / ١٤)، تاريخ زيارة الرابط: ١٨ / ١٢ / ٢٠١٩. <https://cutt.us/eacxu>

على تحالف مصالح لدول بحر-متوسطية لديها أهلية للدخول لنادي مصدري الغاز الطبيعي، وعلى مدى السنوات التي تلت ٢٠١٥ وحتى العام الحالي (٢٠٢٠) استحوذ احتياطي الغاز في المياه المحيطة بقبرص على اهتمام المجتمع الدولي، خصوصاً أوروبا والولايات المتحدة، حيث كانت معظم دول الاتحاد الأوروبي التي تستورد الغاز الطبيعي من روسيا تبحث عن مصادر بديلة بسبب استخدام روسيا لشركة غازبروم (شركة الغاز الطبيعي في روسيا) كسلاح ضغط خلال الأزمة الأوكرانية، وليس من الغريب أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قال إن الحل العادل والشامل لقبرص سيكون له أثر تاريخي وبعيد المدى؛ لأنه سيحسن الفرص الاقتصادية لجميع شعب قبرص، وسيعزز أمن الطاقة في منطقة البحر المتوسط وخارجها^(٣٠).

تتضامن اليونان مع قبرص التي تمثل البديل الجيوسياسي لأوروبا عن تركيا، وتعتمد اليونان-شأنها شأن الدول الأوروبية الأخرى- على واردات الغاز الروسية، وتغطي روسيا قرابة ثلث احتياجات اليونان من النفط والغاز، وهي تعاني أزمة اقتصادية خانقة منذ سنوات، ومن ثم يمثل الغاز المكتشف مخرجاً كبيراً لها، فهي من ناحية تريد الخروج من أزمتها، ومن ناحية أخرى التخفف نهائياً من الضغط الروسي، وجذب الاستثمارات الأوروبية نحوها عبر صناعة الغاز الطبيعي^(٣١).

كانت آخر التطورات في سياق الخلافات التركية القبرصية تصعيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من لهجته المحذرة للدول والشركات من التنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية الواقعة قبالة سواحل قبرص، وأن تكون أداة في أعمال تتجاوز حدودها وقوتها من خلال ثقتها بالجانب اليوناني. وقال أردوغان في هذا الشأن: «نحذّر من يتجاوزون حدودهم في بحر إيجه (في إشارة إلى اليونان) وقبرص ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات عند حدودنا الجنوبية، وإن حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في عفرين هي نفسها في بحر إيجه وقبرص».

(30) Nasos Koukakis, "A multibillion-dollar natural gas boom may reunify Cyprus", CNBC (8/ 1/ 2017) retrieved on 5/ 1/ 2019. <https://oi.is/zJU4>

(٣١) شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط١، ٢٠١٩، ص ١٢٩.

ومن جانبها اتهمت قبرص الجيش التركي بمنع منصة حفر تعاقدت عليها شركة (إيني) الإيطالية من الاقتراب من منطقة للتنقيب عن الغاز الطبيعي. وكانت سفينة الحفر سايم ١٢٠٠٠- وفقاً لناطق باسم شركة (إيني) الإيطالية- في طريقها إلى منطقة الاستكشاف رقم (٣) التي يقع فيها حقل سوبيا للغاز، جنوب شرقي الجزيرة القبرصية، عندما أوقفتها السفن الحربية التركية، وطلبت منها عدم مواصلة رحلتها بسبب الأنشطة العسكرية في المنطقة التي تقصدها^(٣٢).

انحازت (قبرص الشمالية) الموالية لتركيا إلى موقف الأخيرة حيث أكدت حق تركيا في التنقيب عن الغاز والنفط في مياهها الإقليمية، معتبرة التحركات التركية في مياه البحر المتوسط تأتي في إطار القوانين الدولية، بل اعتبرت أن للحكومة التركية كامل الحق في إجراء مناورات عسكرية في القسم المخصص لها بالمتوسط، إلى جانب امتلاكها حق التدخل لردع أي اعتداء على أجزائها، بل علق مسؤولون من (قبرص التركية) على تنقيب إدارة قبرص اليونانية عن الغاز الطبيعي والنفط، في القسم السادس من المتوسط الواقع قبالة سواحل جزيرة قبرص، تعليقاً سلبياً حيث رأت أنه يتعارض مع حقوق تركيا الناجمة عن القوانين الدولية^(٣٣).

في المقابل تحاول الدول الثلاث؛ مصر وقبرص واليونان، إضافة إلى الكيان الصهيوني، خلق معادلة تحالفات جديدة في محاولة لفرض نفسها كقوة قادرة على حماية مصالحها، من هنا جاء قرار مصر بضرورة تمتين التعاون بينها وبين قبرص واليونان؛ فعلى الرغم من أن التقديرات الجيولوجية تقول إن مصر من بين الأكثر ثراءً في المنطقة المتوسطية الشرقية بالاحتياطيات، تواجه فرصها تهديداتٍ كبرى، خصوصاً من الجانب الإسرائيلي، الذي تتحدث تحليلات مختلفة عن أنه استقطع جزءاً من النصيب المصري بجانب ما استقطعه الإسرائيليون من أنصبة سوريا ولبنان وقطاعي غزة والضفة.

والغريب أن مصر حتى وقت قريب من بعد ثورة يناير كانت تصدر غازها لإسرائيل، قبل أن يتوقف التصدير نهائياً في ٢٠١٢، ثم يعود الأمر بالعكس فبدأت إسرائيل تصدير الغاز الطبيعي

(٣٢) عدنان عبد الرزاق، جيهان عبد الغني، خريطة جديدة لغاز المتوسط... تصاعد صراع تركيا وقبرص ومصر، مصدر سابق.

(٣٣) المصدر نفسه.

لأول مرة إلى مصر، وهو ما أُعلن عنه يوم الخامس عشر من يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ (٣٤).

سبق لمصر توقيع اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية مع قبرص، ورسمت مصر حدودها البحرية مع قبرص دون تحديد نقطة البداية من الشرق مع الكيان الإسرائيلي، والخط الافتراضي المرسوم بين حدود مصر البحرية والحدود القبرصية وضعه الجانب الإسرائيلي والقبرصي في غياب الجانب المصري بشكل خاطئ لإبعاد مصر عن المنطقة الغنية بالغاز الطبيعي حتى يكون للجانب الإسرائيلي الحق في التنقيب فيها، رغم أن هذه المنطقة تابعة للحدود المصرية البحرية. أمام هذا التهديد وُجِبَ على مصر مراجعة استراتيجياتها الجيوسياسية وإعادة صياغة تكتلاتها بما يضمن لها الاستفادة من مخزونها، ومحاولة ترجمة هذه الاكتشافات إلى استثمارات واقعية تساعد على النهوض باقتصادها المتعثّر؛ ويعد التكتل مع نيقوسيا وأثينا- من وجهة نظر القاهرة- الخيار الأفضل والأكثر ملاءمة لها تاريخياً وسياسياً، نظراً للعلاقات الوطيدة التي تربط بين مصر من جهة وقبرص واليونان من جهة أخرى، ولعلاقتها المتوتّرة بتركيا.

توضّحت بوادر هذا التعاون خلال قمة ثلاثية جمعت بين ممثلين عن الحكومة المصرية والحكومة اليونانية والحكومة القبرصية؛ وانتهت بإصدار إعلان القاهرة في ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، الذي تجلّى من خلاله الموقف المصري القبرصي اليوناني الراض لتحرّكات تركيا. وتضمن البيان مجموعة نقاط تخصّ التعاون في مجال اكتشاف الغاز في شرق المتوسط، أبرزها استئناف المفاوضات بين مصر وقبرص من جانب ومصر واليونان من جانب آخر، وترسيم الحدود البحريّة، ودعوة تركيا إلى التوقّف عن كلّ أعمال المسح السيزمي الجارية في المناطق البحريّة لقبرص. وقد ردّت تركيا على هذه الخطوة في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤؛ بتفويض القوّات البحريّة التركيّة بتطبيق قواعد الاشتباك الفوري، التي جرى تعديلها لمواجهة التوتّر المتزايد بين الدول الساحليّة بسبب مشاريع التنقيب عن الغاز الطبيعي والنّفط في شرق البحر المتوسط. ووُصف هذا البيان بأنه تحذير مصري قبرصي يوناني شديد اللهجة موجه إلى

(٣٤) من اليوم.. الغاز الإسرائيلي يتدفق إلى مصر بموجب صفقة قيمتها ١٥ مليار دولار، موقع سي إن إن، <https://cutt.us/9lqFO>، تاريخ الاطلاع: ١٦ / ١ / ٢٠٢٠.

تركيا لتوقف عمليات التنقيب عن الغاز بالمناطق البحرية القبرصية، بما يدفع نحو تحريك المياه الراكدة في هذا الصراع الصامت حول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط.

وفي ظل التوترات التي تشهدها مصر واليونان وقبرص مع تركيا حول الثروة النفطية المكتشفة في منطقة غاز المتوسط، قامت الدول الثلاث بتنفيذ مناورة ثلاثية مشتركة بينهما في البحر المتوسط في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، وهي المناورة العسكرية التي أريد منها توجيه رسالة ضد التحركات الدبلوماسية والسياسية التركية، وقصد منها حماية الأهداف الاقتصادية والحيوية بالبحر المتوسط ضد أي تهديدات محتملة^(٣٥).

إلى جانب الدفع بالعلاقات مع قبرص واليونان، سعت مصر إلى توثيق علاقاتها مع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، على غرار فرنسا وإيطاليا. وبدا ذلك جلياً على المستوى السياسي العسكري من خلال صفقات هامة عقدتها البحرية المصرية، من المتوقع أن تعزز من قوتها في شرق المتوسط، بدعم أمريكي وأوروبي يهدف إلى كبح تحركات تركيا.

وعلى مستوى الاستثمارات، وقّعت مصر اتفاقيات مع أربعة كيانات دولية للتنقيب عن الغاز، خاصة بعد الاكتشافات الضخمة في حقل شروق بالتعاون مع شركة إيني الإيطالية، حيث أعلن عام ٢٠١٥ اكتشاف أحد أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم على سواحل مصر في البحر المتوسط باحتياطيات تقدر بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، وهو ما يعادل نحو ٥,٥ مليار برميل من النفط. ويرى النظام المصري - من وجهة نظره - أن تركيا هي التي سعت للبقاء خارج مسار التفاعلات الاقتصادية الموجودة في ساحل شرق المتوسط، فضلاً عن محاولتها تأزيم الوضع فيها باختلاق مشكلة مع قبرص؛ في محاولة لمنعها من التنقيب عن الغاز، علاوة على محاولة التأثير أمنياً على الوضع السياسي والاقتصادي المصري نتيجة اختلاف وتباين الرؤى لطبيعة الأحداث في مصر، فضلاً عما واجهته في الفترة الأخيرة في سوريا^(٣٦).

(٣٥) مصطفى صلاح، تعضيد الجهود.. ميدوزا-٩ وأمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ص ٢.

(٣٦) محمد وديع، الطاقة في شرق البحر المتوسط.. ملامح صراع يتشكل، مصدر سابق.

ب. نقاط الضعف:

- القدرة العسكرية الضعيفة لقبرص واليونان مقارنة بتركيا.
- انشغال مصر بمشاكلها مع إثيوبيا في الصراع حول ملف مياه النيل قد يعطل الأولى عن حسم الملف في ليبيا.
- عدم قدرة الجانب القبرصي على التنقيب بسهولة في السواحل القبرصية دون التوصل إلى اتفاق مرضٍ مع الجانب التركي.

ج. المستقبل:

على الرغم من ردود الفعل، وتصريحات كل من اليونان وتركيا التي وصفت بالقاسية بشأن قضية قبرص، تجدر الإشارة إلى أن السلطات القبرصية، سواء في جمهورية قبرص أو السلطات في الجزء الشمالي، اختارت نوعاً ما الدبلوماسية من أجل تجنب المزيد من التصعيد، لأنهم يستغلون موارد يعدها كلاهما حقاً لهم، مع إمكانية الاستغلال المشترك في المستقبل. ومع ذلك، يواصل الطرفان ربط إمكانية التعاون الاقتصادي بإيجاد حل سياسي للصراع المطول الذي قسم قبرص منذ عام ١٩٧٤. وقد أعرب كل من القبارصة اليونانيين والأتراك عن استيائهم من المفاوضات الفاشلة، خاصة أن من مصلحتهم تجنب الصراعات أو التصادمات بين الأطراف الإقليمية، لأن هذا من شأنه في النهاية أن يعوق استغلالهم لاحتياطيات الغاز الطبيعي^(٣٧).

يستبعد المحللون أن يتطور النزاع بين قبرص الشمالية وقبرص الجنوبية لأبعد من التوترات الحالية، وأن الأمر سينتهي بتقارب تدعمه فكرة المصلحة بالأساس، فقد كانت هناك حالات تعاون فيها الشمال والجنوب في مجال الطاقة؛ ففي عام ٢٠١٦ رُبطت شبكات الكهرباء التابعة لكل منهما في شبكة واحدة على مستوى الجزيرة، وأطلقت مناقشات حول إنشاء رابط بحري آخر بين قبرص وشبكة الكهرباء التركية. ومع ذلك ففي حالة قبرص سيتبع الاقتصاد السياسة بدلاً من العكس. على الرغم من وجود أمثلة مفيدة للتعاون، داخل وخارج مجال

(37) Roxana Andrei, **The Cyprus Issue And Natural Gas In The Eastern Mediterranean – Analysis**, Eurasiareview, (Thursday, January 9, 2020), retrieved in 6 January 2020: <https://0i.is/sdw3>

الطاقة، فإن حل القضايا السياسية بين الجنوب والشمال، والتوصل إلى تسوية للنزاع قد يكون الحافز لاستكشاف احتياطيات الغاز بطريقة سلمية ومثمرة.. إذا حدث هذا، فستكون قبرص قادرة على الاضطلاع بدور مركزي في شرق البحر المتوسط، وكذلك على مستوى الطاقة في أوروبا^(٣٨).

٥. أنقرة في مواجهة الجميع

أ. نقاط القوة والتحديات والفرص:

في إطار التصعيد حول الثروات النفطية في منطقة المتوسط، ظهرت بوادر أزمة جديدة بين مصر وتركيا، تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط، حيث رفضت تركيا الاتفاقية بين قبرص ومصر التي وُقِّعت في عام ٢٠١٣، الخاصة بترسيم الحدود البحرية بين البلدين للاستفادة من المصادر الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بالبلدين في شرق البحر المتوسط، وأعلنت تركيا عزمها البدء بأعمال التنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط في المستقبل القريب، واعتبرت التنقيب عن هذه المصادر وإجراء دراسات عليها حقاً سيادياً لتركيا، ومن ثم جاء الرد المصري سريعاً، حيث حذرت القاهرة أنقرة من محاولة المساس بالسيادة المصرية فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بها في شرق المتوسط، مؤكدة أن ذلك محاولة مرفوضة وسيتم التصدي لها. واعتبرت القاهرة أنه لا يمكن لأي طرف أن ينازع في قانونية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص للاستفادة من المصادر الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرق البحر المتوسط. وبدأت مصر إنتاج الغاز من حقل ظهر العملاق الذي اكتشفته شركة إيني الإيطالية، ويحتوي على مخزون يقدر بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعب^(٣٩).

يدور الاشتباك التركي المصري بخصوص ثروات الغاز في البحر المتوسط حول الجوانب القانونية، ولم يقطع الجانبان مفاوضاتهم السياسية لحل الأزمة رغم التلويح العسكري من

(38) Ibid.

(٣٩) عدنان عبد الرزاق، جيهان عبد الغني، خريطة جديدة لغاز المتوسط... تصاعد صراع تركيا وقبرص ومصر، مصدر سابق.

الجانبين، فحسب ترسيم الحدود للمنطقة الاقتصادية الخاصة^(٤٠) لقبرص والكيان الإسرائيلي التي جرى توقيعها في نيقوسيا، فإن الجزء الجنوبي منها يخص مصر، حيث يوجد حقل ظهر غرب نقطة التقاء الحدود البحرية بين مصر والكيان الإسرائيلي وقبرص. فيما ترفض الاتفاقية الثنائية التي وقعتها مصر وقبرص اليونانية عام ٢٠١٣، لأنها تغفل - من وجهة نظر الأتراك - حقوق تركيا والأترك القبارصة، بل وتقدمت أنقرة بطلب للجهات الدولية لرفض الاتفاقية، لأنها تنتهك القانون، وفي الوقت ذاته ترفض تركيا والقبارصة الأتراك أنشطة القبارصة اليونانيين المتعلقة بالتنقيب عن النفط في الجزيرة.

وحول الحجة القانونية لدى تركيا، فضلاً عن طعنها باتفاقية مصر وقبرص، يحاجج الأتراك بأن لبلادهم سواحل مطلة على شرق المتوسط، وهي صاحبة السيادة عليها وفق القانون الدولي والاتفاقات الموقعة بعد عام ١٩٢٣، كما لدى تركيا اتفاقات مع إنكلترا التي كانت تسيطر على قبرص عام ١٩٥٣، والأهم - من وجهة نظر الأتراك - أن الترسيم والاتفاق المصري القبرصي تم بشكل ثنائي بعيداً عن تركيا وحقوقها وحقوق الأتراك القبارصة.

في حين تستند مصر إلى موقف قانوني جيد في هذا الإطار، فقد أودعت مصر اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص لدى الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٣، وهو ما يعطيها صفة القانونية التي لا يمكن خرقها من أي دولة أخرى. كما أن القاهرة تقول إن تركيا ليست عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة لأعالي البحار، ومن ثم لم تحدد حدودها البحرية، على النقيض من الموقف القانوني لمصر من اتفاقية ترسيم الحدود الأخيرة مع اليونان. وقد عززت مصر موقفها القانوني السابق ذكره، بإظهار خطوة عسكرية حذرة؛ حيث ظهرت سفينة الأمستال الحربية المصرية للمرة الأولى حول حقول الغاز المصرية، معلنة أن المساس بها أمن قومي لا رادع له

(٤٠) تعريف المياه الإقليمية: أو حدود الـ ١٢ ميلاً بحرياً (٢٢،٢ كم)، وسميت بذلك لأن حدودها تبدأ من الشاطئ عند أدنى مستويات الجزر إلى عمق ١٢ ميلاً بحرياً، وهي المياه الإقليمية الخالصة، وتُسري عليها القوانين المطبقة على الأراضي الوطنية، وتحمل الدولة فيها نفس المسؤوليات.

أما المنطقة الاقتصادية الخالصة: فتبدأ من نهاية المياه الإقليمية إلى عمق ٢٠٠ ميل بحري (٣٧٠،٤ كم)، وللدولة الحاذية الحق في استغلال الثروات الموجودة فيها بنفسها أو بتحويل الأساطيل الأجنبية الصيد في هذه المياه، كما تتمتع بالحق في أن تسير فيها دوريات رقابة، وملاحقة وتفتيش السفن الأجنبية في نطاقها، لكن ليس لها الحق في عرقلة حركة الملاحة فيها أو اعتراض السفن المارة بها.

سوى النار^(٤١).

ينطلق الخلاف بين تركيا ودول حوض شرق المتوسط التي أبرمت اتفاقيات استبعدت فيها تركيا (مصر واليونان وقبرص اليونانية والكيان الصهيوني) من اتفاقيات الحدود تحديداً، حيث ترفض تركيا اتفاقيات ترسيم الحدود المبرمة بين الأطراف الأربعة (الكيان الصهيوني، ومصر، وقبرص اليونانية، واليونان) لعدة أسباب؛ أهمها أن تركيا وقبل وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة ترفض التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لأعالي البحار، لأنها ترى فيها إجحافاً بحق تركيا التاريخية، فمن وجهة نظر تركيا أعطت الاتفاقية اليونان- في إطار تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى- حقوقاً جعلتها تهيمن على جزر تُضيق للغاية من المياه البحرية التركية، حيث توجد جزر يونانية على بعد ميل بحري واحد فقط من تركيا، وتحديداً ثلاث جزر صغيرة (كاستيلوريزو، ورو، وستروغيلي)، وتضغط تركيا على فكرة رسم الحدود من أرض الدولة (اليونان) وليس من أرض الجزر التابعة لها، كي تأخذ تركيا مساحة ساحلية مناسبة تابعة لها، وفي الوقت ذاته ترفض تركيا من أساسه الاعتراف بـ(قبرص اليونانية)، بالرغم من الاعتراف الدولي بالأخيرة، في الوقت الذي تعترف فيه فقط بـ(شمال قبرص)، أو ما يعرف بـ(قبرص التركية).

على النقيض فإن مصر واليونان وقبرص يحيلون أحقيتهم في اتفاقية الترسيم التي أبرموها على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى أساسها الجزر التابعة للدولة تأخذ نفس وضع أرض الدولة الأصلية، ومن ثم فترسيم المياه الاقتصادية يكون من ناحيتها، لا من ناحية أرض الدولة^(٤٢).

بعض المحللين يرون أنه من مصلحة مصر الموافقة على خريطة الترسيم التي تطرحها تركيا لأنها تعطي مصر مساحة أكبر في شرق ساحل البحر المتوسط، لكن لهذا الأمر آثاره، إذ ليس من السهولة الخروج من اتفاقية قانون أعالي البحار الدولية من ناحية، لأن للأمر تداعيات سياسية دولية، والأمر الثاني أنه في حال خروج مصر من الاتفاقية تبرز إشكالية الشريك الاقتصادي،

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) التوتر المصري التركي، ماذا يحدث في ليبيا والمتوسط؟، صفحة الموقف المصري، (٨ / ١ / ٢٠١٩)، تاريخ زيارة الرابط: ١٥ / ١ / ٢٠١٩ . <https://cutt.us/DO2lb>

ففي الوقت الجاري شركاء مصر هما قبرص واليونان، وهما دولتان عضوتان في الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل الزبون الأساسي للغاز الطبيعي الذي سيُستخرج من البحر المتوسط، لكن في حال خروج مصر من (اتفاقية أعالي البحار)، حتى ولو أعطاه ذلك مساحة أكبر، معناه أنها ستخسر دولياً، لأنها لن تجد شريكاً اقتصادياً يقبل منها غازاً يُستخرج من حدود غير معترف بها دولياً، وهو الأمر ذاته الذي جذب شركات أوروبية مثل شركة (إيني) الإيطالية، أو شركة (شل البريطانية) (٤٣).

النقطة الجديرة بالذكر هنا أن خلافات ترسيم الحدود هي خلافات سياسية قديمة، كان يمكن أن تكون مدفونة، لكن مع اكتشافات الغاز أصبحت الحدود هنا تمثل مئات المليارات من الدولارات، ومن ثم أصبح التعامل معها مختلفاً، لأن كل طرف أصبح يبحث عن أقصى استفادة ممكنة من كل كيلومتر مربع من ساحل البحر المتوسط لم يكن أصلاً في الحسبان قبل ظهور هذه الثروة الضخمة من الغاز الطبيعي.

تحاول تركيا من خلال الاتفاق الأخير المبرم مع حكومة ليبيا المعترف بها دولياً أن تفرض نفسها بشكل أكبر في معادلة ثروات شرق المتوسط، بعدما كانت دول مصر واليونان وقبرص والكيان الإسرائيلي قد نجحت في تهيئتها من المعادلة بشكل كبير. الآن تستطيع أنقرة أن تتحرك وتنقب في مساحة تصل إلى ١٨٩ ألف كيلومتر مربع من البحر المتوسط، وعلى المتضرر (اليونان في هذه الحالة) أن تلجأ إلى الأمم المتحدة والمحاكم الدولية، وهي طرق تأخذ أوقاتاً طويلة (٤٤).

في نفس الوقت تحتاج تركيا بشكل كبير إلى تفعيل الخط البحري بينها وبين ليبيا، خصوصاً مع الأزمات التي تقابلها في نقل الغاز من خلالها بواسطة خطوط برية وبحرية أخرى، على سبيل المثال وقعت إيران وتركيا مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٨ لبناء خط أنابيب سمي بـ«الخط الفارسي»، كان من المقرر أن يمتد هذا الخط لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا ثم الاتحاد الأوروبي،

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) كريم أسعد، بركان الغضب المتصاعد: الاتفاق التركي الليبي وتداعياته، إضاءات، (١٢ / ١٢ / ٢٠١٩)، تاريخ زيارة الرابط: ١٦ / ١ / ٢٠١٩.

<https://Oi.is/ejsP/>

عبر اليونان ثم إيطاليا لينقسم إلى جزأين؛ الأول نحو الشمال ليزود ألمانيا وسويسرا والنمسا، والثاني باتجاه غرب أوروبا ليزود فرنسا وإسبانيا بالغاز الإيراني، وكان من المقرر أن ينقل الخط ٤٠ مليار متر مكعب/عام، ومع ذلك وبسبب القيود المفروضة من جراء العقوبات الاقتصادية على إيران، ثم تدهور العلاقات بين تركيا وإيران حول المسألة السورية، توقفت المبادرة في عام ٢٠١٢ (٤٥).

ب. نقاط الضعف:

- اتفاقية أعالي البحار تدعم موقف قبرص واليونان ومصر لا موقف تركيا، ومن ثم فالشرعية هنا للدول الثلاث بشكل أكبر.
- الموقف الأوروبي داعم لمصر واليونان وقبرص، بالخصوص فرنسا وإيطاليا، وإن تحفظت على جزء من اتفاقية ترسيم الحدود المبرمة بين الدول الثلاث الأولى، لكن في النهاية موقفها داعم لمصر واليونان وقبرص، خصوصاً مع الشراكات الاقتصادية الكبيرة التي تمثلها شركات تنقيب إيطالية في المتوسط في سواحل تلك الدول.
- التفاوت العسكري الطفيف بين مصر وتركيا لا يسمح للأخيرة بأوراق ضغط عسكرية كبيرة.
- عدم استقرار حدود تركيا الجنوبية والتوتر الحادث فيها، وصعوبة التصعيد على أكثر من جبهة، كما أن تدخلها في ليبيا بقدر ما منحها أوراقاً جديدة للضغط فرض عليها في المقابل تحديات إضافية، خاصة في حالة تطور دورها إلى المواجهة العسكرية المباشرة، كما يحصل في سوريا.

ج. المستقبل:

لا يتوقع أغلب المحللين أن يتطور الخلاف إلى درجة الاصطدام العسكري بين مصر وتركيا

(٤٥) مثنى المزروعى، مؤيد صلاح الدين، التحليل المكاني لأنابيب الغاز وتأثيرها في الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول، مركز التطوير الاستراتيجي الأكاديمي، بغداد، ١ مايو/أيار ٢٠١٩، ص ٢٧٤.

من ناحية، أو زيادة حدة التوتر بين تركيا وقبرص واليونان من ناحية أخرى. رغم أن الدول المعنية بالأمر (سواء تركيا أو مصر أو الكيان الصهيوني «إسرائيل») أرست سفنها الحربية بمياه المتوسط، لعدة أسباب:

أولاً: المؤسسات العسكرية في مصر أكثر محافظة وأقل تهوراً من الدخول في مواجهة عسكرية واسعة مكلفة.

ثانياً: القوى الدولية لن تسمح بتفجر الأوضاع لهذه الدرجة الخطيرة، خصوصاً حالياً مع التصعيد غير المتوقع على جبهة إيران الأخيرة بعد مقتل سليمان.

ثالثاً: قرار تركيا بالسماح بإرسال قواتها إلى ليبيا ربما تكون أبعاده تتمثل في توجيه «رسالة خشنة» لمصر بسبب تحالفها مع اليونان وقبرص والكيان الإسرائيلي للإضرار بمصالح تركيا- من وجهة نظر الأتراك- في غاز شرق المتوسط، الرسالة الأهم للإمارات؛ وهي أن تركيا لن تسمح بسقوط طرابلس وحكومة السراج بما يفتح المجال لحضور إماراتي جنوب المتوسط من خلال نظام تابع للإمارات مثل نظام حفتر، مثلما فعلت في جنوب اليمن، وهو الهدف الذي تتشارك فيه الجزائر مع تركيا.

رابعاً: تهدف تركيا من تحركاتها في ليبيا ربما إلى هدف آخر؛ وهو مناكفة فرنسا؛ للعلاقة المتوترة بين البلدين، وربما روسيا في إطار الضغوط المتبادلة في ملفات أخرى مثل ملف إدلب، ومن ثم فإن الوجود التركي في ليبيا سيظل محدوداً وعبر الدعم الفني، أو تدريب بعض الجماعات المسلحة، أو نقل البعض الآخر من سوريا، دون حضور ملموس للجيش التركي ذاته، وهذا الحضور يهدف فقط إلى تحسين أوضاع حكومة السراج ميدانياً، دون حتى تمكينه من حسم الصراع نهائياً لمصلحته ضد حفتر، وترك تسوية الصراع للمفاوضات عبر المؤسسات والوسطاء الدوليين، وقد يؤدي هذا التدخل إلى إرجاء عمليات التنقيب والاستخراج حتى التوافق وترسيم الحدود بناء على مفاوضات أخرى، وهو ما تستبعده أطراف مثل مصر وقبرص واليونان والكيان الإسرائيلي، التي ترى أن الاتفاق الذي عقد بينهم تم بموافقة دولية، وحاز دعم دول الاتحاد الأوروبي.

وبالتأكيد فالتحليلات التي تستبعد مواجهة صفرية بين الجانب التركي والمصري لا تستبعد- ولو بقدر ضئيل- نشوب حرب بالوكالة بين الطرفين، فحكومة طرابلس (حكومة الوفاق) طلبت مؤخراً تفعيل (الاتفاقية الأمنية) مع تركيا، وإمدادها بالسلاح والقوات في حربها مع خليفة حفتر، المدعوم من الإمارات ومصر، ما يعني أنه في الإمكان نشوب حرب واسعة لكن بين طرفين لبييين (حكومة الوفاق ضد حفتر) لمصلحة طرفين خارجيين، هما تركيا من ناحية والإمارات ومصر من ناحية أخرى، وهو الخيار الذي قد يبدو قريباً حال تازمت الأوضاع، ولم تصل دول شرق المتوسط إلى حل حول ثروة الغاز في المتوسط.

٦. الكيان الصهيوني ولبنان وفلسطين وسوريا.. شريك قوي وشركاء مهمشون

أ. نقاط القوة:

أدت الاكتشافات الكبيرة للغاز الطبيعي في المياه الإقليمية للأراضي المحتلة إلى تطلع الكيان الصهيوني إلى أن يكون مُصدراً صافياً للغاز الطبيعي، بعد سد حاجة الكيان الصهيوني من الغاز القادم من مصر والمتوقف منذ عام ٢٠١٢، خاصة أن أسواق الاتحاد الأوروبي قريبة منه، كما أن منطقة شرق المتوسط (والكيان له سواحل عليها) تشهد اكتشافات جديدة طوال الوقت، كما حدث مؤخراً في قبرص، وهو ما يساعد على ظهور تجمع للمنتجين وتوحدهم على بناء خط أنبوبي وتجاري واحد، وهو التجمع الذي قد يدعم استقراراً اقتصادياً، وتوفير مصادر إمداد قوية لدول الاتحاد الأوروبي، وبالفعل في عام ٢٠١٥ أعلن الاتحاد الأوروبي بدء دراسة الجدوى لخط أنابيب شرق المتوسط^(٤٦).

وقبل الانتهاء من دراسة الجدوى في نهاية ٢٠١٧ وقّعت كلٌّ من قبرص واليونان وإيطاليا والكيان الإسرائيلي على اتفاق مبدئي للتحضير لإنشاء خط أنابيب بطول ١٩٠٠ كيلومتر لنقل الغاز من الحقول في حوض شرق المتوسط لدول جنوب شرق أوروبا، بتكلفة تصل إلى ٧ مليارات دولار من أجل إنجازه عام ٢٠٢٥ لتزويد الاتحاد الأوروبي بكميات تصل إلى ١٦

(٤٦) مثنى المزروعى، مؤيد صلاح الدين، التحليل المكاني لأنابيب الغاز وتأثيرها في الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ٢٧٥.

مليار متر مكعب في العام الواحد^(٤٧).

لكن السعادة البادية على وجوه المسؤولين الإسرائيليين التي رسمها الغاز المكتشف، والاتفاقات المشتركة مع بقية دول حوض المتوسط، ظهرت معها في المقابل وجوه أخرى عابسة ترقب عن بعد انتصارات الكيان الصهيوني وأفراحه بإعلانه اكتشافات جديدة للغاز، أو تصدير جزء منه للجارة العربية الكبيرة (مصر)، وهي تدرك أن جزءاً كبيراً من استحقاقات الغاز الطبيعي التي وضع عليها (الكيان الصهيوني) يده هو حقها هي، وليس حق الكيان الصهيوني المغتصب، الحديث هنا تحديداً عن لبنان وسوريا وقطاعي غزة والضفة، ويرى البعض أن المحاور الثلاثة تلك يمكن أن تمثل مع تركيا وقبرص التركية حلفاً مضاداً، لكن عند الاقتراب أكثر من التفاصيل المرتبطة بكل حالة من هؤلاء يلاحظ أن الموقف ضعيف، بسبب ظروف ذاتية وموضوعية، وفق ما يأتي^(٤٨):

• **سوريا:** دولة مشغولة في النزاع الداخلي بها منذ عام ٢٠١١، وهو ما أدى إلى التأثير السلبي الكبير في إنتاجها من النفط والغاز من حقول النفط البرية، فضلاً عن فرض قيود على تحركها في الإطار الإقليمي، كما أن تراجع علاقات نظام بشار الأسد مع تركيا يقيد من التحالف معها؛ فضلاً عن كون عدائها مع إسرائيل يمنع الدخول معها في تحالفها القائم مع قبرص واليونان. وفي كل الأحوال، فإن من مصلحة سورية الإسراع بحماية حقوقها من ثروات المتوسط، سواء عبر الدخول في تحالفات أو توقيع اتفاقيات لرسم الحدود البحرية مع دول حوض المتوسط.

• **السلطة الفلسطينية:** تقوم «إسرائيل» باستغلال حقول النفط والغاز البحرية الواقعة في حدود المنطقة الاقتصادية لقطاع غزة، مستفيدة بذلك من الانقسام الفلسطيني الحالي، والضغط الشديد الذي يتعرض له القطاع من جراء الحصار المفروض عليه، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهة إسرائيل حتى الآن للمطالبة بالحقوق الفلسطينية في ثروات شرق

(47) Offshore Magazine, **Governments sign accord on Eastern Mediterranean gas pipeline system:** (6 December 2019), retrieved in 25 December 2019: <https://0i.is/Xhgc>

(٤٨) هل يتسبب غاز شرق المتوسط بصراع في المنطقة؟، العربي الجديد، (١٠ / ٢ / ٢٠١٨)، تاريخ زيارة الرابط: <https://cutt.us/k46t1.٢٠٢٠/١/١٠>

المتوسط.

• **لبنان:** توحى التحركات السياسية والاقتصادية الأخيرة أن البلاد لن تتراجع عن حماية حقوقها في ثروات شرق البحر المتوسط، بل والبدء في حصاد ذلك سريعاً، حيث قام رئيس الوزراء اللبناني السابق، سعد الحريري، بزيارة تركيا نهاية شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٨ في زيارة لم تُعلن تفاصيلها، تزامنت مع تهديدات وزير الدفاع الإسرائيلي للبنان عقب الإعلان عن الاستثمار النفطي في المنطقة البحرية (بلوك ٩) المتنازع عليها مع «إسرائيل»، وفي إشارة إلى تقارب تركي لبناني بشأن الغاز مقابل التحالف الرباعي بين «إسرائيل» وقبرص واليونان ومصر.

ولم تتوصل «إسرائيل» ولبنان إلى اتفاق بشأن ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخاصة بكل منهما، وتقع بعض رواسب الغاز المثيرة للاهتمام على جانب سواحل الدولتين، وحتى الآن لا يوجد اتفاق على من يملك هذه الموارد. «إسرائيل» تبنت موقفاً حازماً لتأكيد حقها في استغلال المواد الهيدروكربونية، لكن الأمور ليست بهذه السهولة، إذ احتجت بيروت على هذه التحركات (بدعم من طهران).

ب. نقاط الضعف بالنسبة للكيان الصهيوني:

- وجود مكامن الغاز الطبيعي في سواحل قرية من الاستهداف المسلح، ومن ثم فالكيان الصهيوني مضطر إلى دخول إطار تفاوضي مع الفلسطينيين من جهة، والسوريين - عبر روسيا- واللبنانيين، من جهة ثانية.
- عدم قبول تركيا لاتفاقيات الترسيم الموقعة بين الكيان الصهيوني واليونان وقبرص ومصر، وهو ما يجعل الكيان الصهيوني في حالة عدم اطمئنان كامل ما دام هناك طرف قوي بحجم تركيا غير راضٍ عن أطر الترسيم التي تم التوقيع عليها، حتى ولو كان الأمر بالنسبة لها أقل حدة من اليونان ومصر وقبرص.

ج. المستقبل:

أولاً: الكيان الصهيوني - لبنان

يتنامى الاحتقان اللبناني-الإسرائيلي منذ سنة على أقل تقدير، وسط انتشار العديد من التقارير التي تقول بقرب وقوع حرب جديدة يستهدف الكيان الإسرائيلي من خلالها حزب الله، لكن في حال استثناء العوامل الخارجية وحصر الخلاف بموضوع الغاز فقط، يمكن القول حينها: إنه بالرغم من التصريحات والتصريحات المضادة بين الطرفين، فإن الغالب من كل الأطراف هو الاحتواء الضمني للنزاع. وبالرغم من أن احتمال انتقال النزاع اللبناني-الإسرائيلي من حالة التوتر إلى حالة الحرب بشكل سريع وخلال مدة قصيرة أعلى بكثير من الاحتمال القائم في النزاع التركي-القبرصي، فإن الأخير يبدو الأكثر توتراً على المدى القصير والمتوسط، وذلك لأسباب عديدة، لعل أهمها^(٤٩):

١- تتركز مصلحة كل من لبنان والكيان الصهيوني - على الأقل في الوقت الراهن - على استخراج الغاز أكثر من أي شيء آخر، في حين يبدو الأمر مختلفاً بالنسبة إلى النزاع التركي-القبرصي، حيث تصر تركيا على ألا تقوم قبرص باستخراج الغاز قبل التوصل إلى اتفاق، في حين تصر الأخيرة على استخراجها بمعزل عن رأي طرفي النزاع الآخرين، وهو ما يؤسس لمعادلة توتر أعلى.

٢- توجد مبادرات ووساطات لحل النزاع في الحالة اللبنانية-الإسرائيلية؛ إذ حاولت كل من قبرص وأمريكا ممارسة هذا الدور. وعلى الرغم من أنهما لم تحققا شيئاً، فإن الوساطة بحد ذاتها تعد عاملاً إيجابياً يساعد على نزع فتيل الأزمة بين الفينة والأخرى مقارنةً بالوضع التركي-القبرصي (اليوناني) الذي يشهد تدهوراً ملحوظاً واستقطاباً عالياً وتوتراً متصاعداً.

في كلتا الحالتين يوجد خلل كبير في ميزان القوى العسكري لمصلحة أحد الأطراف، وبالرغم من ذلك فلا يبدو أن هناك توجهات لدى تل أبيب على المدى القصير وربما المتوسط للجوء

(٤٩) علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟، ميدان الجزيرة، تاريخ زيارة الرابط: ٢٠١٩ / ١٢ / ٢١. <https://cutt.us/3L2PG>

إلى القوة العسكرية لحسم النزاع، وذلك لأن وضعها حساس جداً لناحية انتشار منشآتها المتعلقة باستخراج الغاز في مناطق واسعة بعيداً عن الشاطئ الإسرائيلي، وهو ما يجعلها عرضة للاستهداف السهل في حال تطور النزاع إلى عمل مسلح، وربما يكون هذا ما يفسر توجه تل أبيب مؤخراً إلى تطوير قدراتها البحرية وتحصين منشآتها.

ثانياً: الكيان الصهيوني - السلطة الفلسطينية:

من الواضح للغاية أن السلطة الفلسطينية ثم لبنان هي النقطة الأضعف في هذا الصراع المرتبط بحقوق الغاز في البحر المتوسط، فالكيان الإسرائيلي يعتمد على اتفاقية ترسيم الحدود مع قبرص اليونانية، ويزعم أن هذا الترسيم سيحدد مستقبلاً حدوده المائية مع لبنان. ويؤكد الجانب اللبناني أن المنطقة المتنازع عليها مع الكيان تحتوي على كميات ضخمة من الغاز والنفط.

وكانت الحكومة اللبنانية قدمت، عام ٢٠١١، احتجاجاً لدى الأمم المتحدة بعد إقدام الكيان الإسرائيلي على ترسيم حدود مائية مع قبرص. ونتيجة لهذا الموقف تعالت أصوات في لبنان تقول إن الدولة لم تبذل جهودها في الحصول على نصيبها من كعكة غاز شرق المتوسط، رغم وجود بعض الحقول في حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان، وقد نُسب إلى مختصين تحذيرهم من أن تراخياً لبنانياً حيال هذه القضية قد تستفيد منه «إسرائيل» لسحب ثروات باطنية من المنطقة البحرية اللبنانية الخالصة. على سبيل المثال أكد المهندس ربيع ياغي، الخبير النفطي ومستشار لجنة الطاقة السابق بمجلس النواب اللبناني، أن القبارصة والإسرائيليين لم يستشيروا لبنان، متهماً قبرص بالتواطؤ مع الكيان الإسرائيلي حينما اتفقت معه على ترسيم حدود مائية^(٥٠).

ثالثاً: الكيان الصهيوني - سورية:

سيحول النظام السوري في سورية على روسيا كإحدى حلبة في خلق إطار تفاوضي بين سورية والكيان الصهيوني يقوي موقف سورية، خصوصاً أن الأخيرة قدمت تسهيلات كبيرة لشركات

(٥٠) صراع الغاز والنفط في شرق المتوسط، الجزيرة نت، (٢٤ / ١١ / ٢٠١٤)، تاريخ زيارة الرابط: ١٧ / ١٢ / ٢٠١٩
<https://cutt.us/iyOcX>

التنقيب الروسية، كما سبق ذكره، يسمح للروس بحضور قوي في المنطقة، وهو ما تدركه روسيا جيداً، وتعد سورية البوابة الوحيدة للوجود بالقرب من هذه الكعكة الكبيرة.

خاتمة

تثبت الأزمة الأخيرة في منطقة شرق المتوسط أن الاقتصاد ما زال هو المحرك الأساس لأشرس النزاعات والحروب في العالم، وأن حرب الطاقة للقرن الحادي والعشرين هي حرب الغاز الطبيعي، ومن هذا المنطلق فإن موقع حوض البحر المتوسط الجيوستراتيجي يمثل مسألة غاية في الأهمية بالنسبة لبلدان هذا الحوض، وكذا بالنسبة لبلدان العالم الغربي المعتمد على الغاز الطبيعي في إنتاجه أو تجارته، المعتمد بجزئه الأكبر على تصدير الغاز، مما يجعل هذه المنطقة محل اهتمام دولي كبير.

- أحد أبرز مظاهر مفهوم (أمن الطاقة) هو العمل على تأمين الطاقة على المدى الطويل بضمان سريان النظام العالمي للطاقة وتوافر الكمية المطلوبة منها، سواء كانت نفطاً أو غازاً طبيعياً أو غيرها من المصادر، مع تزايد الطلب، وذلك على المدى الطويل، والعمل على تطوير أشكال استهلاك الطاقة وترشيده تقنياً لتقليل الضرر الواقع على البيئة من أجل تنمية متوازنة.

شكّلت خطوط أنابيب نقل الغاز خارطة جديدة لتحركات السياسة الخارجية للدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فقد برزت أهميتها من خلال اتخاذها إحدى وسائل تحقيق أمن الطاقة في القرن الحادي والعشرين، لا سيما في الدول المتقدمة، فتحوّلت أنابيب نقل الغاز من وسيلة مهمة لخدمة الاقتصاد إلى إحدى الأدوات والمرتكزات المهمة في التنافس العالمي للسيطرة على مصادر الطاقة، وطرق إمداداتها في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن كونها هدفاً للصراعات السياسية، لا سيما أن الغاز موارده محدودة، ومرتبطة بالبنية التحتية القائمة؛ من منشآت وخطوط أنابيب تحت الأرض أو تحت البحر، وقد وُلد التنافس على موارد وتجارة الغاز الطبيعي الصراع على إدارة خطوط الأنابيب؛ لتعدد مزاياها الاستراتيجية، لا سيما الدول الحبيسة منها، أو تلك التي تحوي أراضيها موارد للغاز الطبيعي، وهو ما جعل مسألة تأمين استيراد الغاز الطبيعي أو توريده من أولويات السياسة الخارجية للقوى الاقتصادية

المعتمدة على الغاز الطبيعي في دعم اقتصادها، وتلبية احتياجاتها من الطاقة على حد سواء في توفير وتأمين الإمدادات على المستوى القريب والمتوسط، لذلك أصبحت حتمية مرور هذه الخطوط في مناطق جغرافية محددة سبباً في تغيير موازين القوى الاقتصادية والسياسية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها إحدى أبرز المناطق التي تمثل أهمية كبرى، لكونها تحوي احتياطات نفطية ضخمة من جهة، ومن جهة أخرى تمثل وسيطاً جغرافياً هاماً على الخارطة الجغرافية لدول العالم.

تلاحقت في الفترة الأخيرة عدة أحداث متعلقة باستخراج وملكية الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط: ما بين الخلاف على الحدود البحرية بين لبنان والكيان الصهيوني، ورفض تركيا بدء قيام قبرص بأي عمليات تنقيب ما بقيت أزمة انقسامها قائمة؛ وتفرع ذلك إلى تجاذب بين مصر وتركيا؛ إذ رفضت الأخيرة اتفاقية ترسيم خط الحدود البحرية بين القاهرة وقبرص الموقعة عام ٢٠١٣، باعتبار أنها تمس بحقوقها الاقتصادية.

يظهر تداخل الحدود البحرية بين مصر والكيان الصهيوني وقبرص ولبنان وتركيا واليونان تسابقاً للفوز بالثروة الجديدة في حوض شرق المتوسط، والذي من الممكن أن يشبه طفرة النفط في الخليج العربي في بداية السبعينيات.

وجود سبعة بلدان متعارضة بعضها مع بعض في حوض شرق المتوسط منذ عقود سيعقد الاكتشافات والتقدير الفعلي لكميات الغاز، ويمكن لتداخل صراع النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية والتجاذب حول الطاقة أن يهددا باتخاذ النزاع أبعاداً أكثر خطورة في المستقبل القريب.

تقابل تركيا عدة مشاكل في بناء خطوط للغاز المنقول عبر مناطق التصدير إلى أوروبا، أبرزها وجود عقبات ناتجة عن مشاكل سياسية مثل القيود المفروضة على إيران أو سورية، أو مشاكل في البلدان المجاورة التي يجب أن يمر عبرها جزء من خطوط الأنابيب مثل اليونان، وهو ما يجعلها حريصة بشدة على خلق مسارات أخرى لإنتاج الغاز ونقله، ومن ثم مثلت الاكتشافات الأخيرة في شرق المتوسط فرصة كبيرة للأترك، وهو ما جعلهم يستمتون بشدة

للحصول على أكبر جزء ممكن من هذه الثروة الطبيعية.

مصادر الدراسة

أولاً: المصادر العربية

١- الكتب

- روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، د.ط، ٢٠٠٧.
- شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط ١، ٢٠١٩.
- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، الكتب ليمنند، لندن، ط ١، ٢٠١٧.
- عبد الحي زلوم، حروب البترول والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ط، ٢٠٠٥.
- لهب عبد الوهاب، أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، ط ١، ٢٠١٢.
- يسري كريم العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمّان، ط ١، ٢٠٢٠.

٢- الدراسات والأبحاث والمؤتمرات

- إف. ستيفن لارابي (مؤلف وآخرون)، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية (أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية)، معهد راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧.
- علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟ مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٩ / ٤ / ٢٠١٨.
- مثنى المزروعى، مؤيد صلاح الدين، التحليل المكاني لأنابيب الغاز وتأثيرها في الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول، مركز التطوير

- الاستراتيجي الأكاديمي، بغداد، ١ مايو/أيار ٢٠١٩.
- مصطفى صلاح، تعضيد الجهود.. ميدوزا-٩ وأمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٩.
- هاجر محمد أحمد عبد النبي، أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، المركز الديمقراطي العربي، (١٥ / ٧ / ٢٠١٦)، تاريخ زيارة الرابط: ١ / ١ / ٢٠١٩
<https://oi.is/ttNa>

٣- الرسائل الجامعية

- بسمة حمزة، استراتيجيات التنافس السياسي والاقتصادي العالمي على مصادر الطاقة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥.
- خديجة عرفة أمين، أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.
- عمرو السيد عبد العاطي محمد، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة منطقة بحر قزوين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤.
- المجالات
- حازم عياد، نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة المجتمع الكويتية، (٢٠١٨ / ٣ / ٥)، تاريخ زيارة الرابط: ٢٥ / ٢ / ٢٠٢٠ .
<https://cutt.us/GzZ8Q>
- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٤٣، السنة ٢٢، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.
- ظاهر الربيعي، ثناء فاضل، الموقع الجيواقتصادي وأثره على سياسة روسيا الاتحادية، مجلة أبحاث كلية التربية للعلوم الإنسانية، البصرة، العدد ٦، المجلد ٤٢، ٢٠١٧.
- نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، مجلة

الدفاع اللبناني، العدد ٩٦، بيروت، أبريل/نيسان ٢٠١٦.

٤ - مواقع وصحف

- أنس بن فيصل الحجبي، أمن الطاقة الأمريكي بين متغيرات السياسة والطبيعة وثوابت النفط السعودي، موقع أنس بن فيصل الحجبي الباحث المتخصص في مجال الطاقة، نقلاً عن جريدة الاقتصادية، ٢٠٠٥، تاريخ زيارة الرابط: ١٩ / ١٢ / ٢٠١٩.
<https://cutt.us/Gvqy6>
- ترامب يفرض عقوبات على خط الغاز الروسي إلى أوروبا نورديستيم ٢، بي بي سي عربي، (٢١ / ١٢ / ٢٠١٩)، تاريخ زيارة الرابط: ١٥ / ١ / ٢٠٢٠.
<https://Oi.is/P0wh>
- التوتر المصري التركي، ماذا يحدث في ليبيا والمتوسط؟ صفحة الموقف المصري، (٨ / ١ / ٢٠١٩)، تاريخ زيارة الرابط: ١٥ / ١ / ٢٠١٩. <https://cutt.us/DO2lb>
- ثورة الطاقة الأمريكية ستغير موازين القوى في العالم، نون بوست، (١٧ / ١٠ / ٢٠١٣)، تاريخ زيارة الرابط: ٢ / ١٠ / ٢٠١٩. <https://Oi.is/7WUM>
- صراع الغاز والنفط في شرق المتوسط، الجزيرة نت، (٢٤ / ١١ / ٢٠١٤)، تاريخ زيارة الرابط: ١٧ / ١٢ / ٢٠١٩. <https://cutt.us/iyOcX>
- عدنان عبد الرزاق، جيهان عبد الغني، خريطة جديدة لغاز المتوسط... تصاعد صراع تركيا وقبرص ومصر، (١٤ / ٢ / ٢٠١٨)، تاريخ زيارة الرابط: ١٨ / ١٢ / ٢٠١٩. <https://cutt.us/eacxu>
- كريم أسعد، بركان الغضب المتصاعد: الاتفاق التركي الليبي وتداعياته، إضاءات، (١٢ / ١٢ / ٢٠١٩)، تاريخ الاطلاع: ١٦ / ١ / ٢٠١٩. <https://Oi.is/ejsP>
- محمد وديع، الطاقة في شرق البحر المتوسط.. ملامح صراع يتشكل، جريدة العرب، (٢٣ / ١٠ / ٢٠١٥)، تاريخ زيارة الرابط: ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٩. <https://cutt.us/4oPbA>

- من اليوم.. الغاز الإسرائيلي يتدفق إلى مصر بموجب صفقة قيمتها ١٥ مليار دولار، موقع سي إن إن (١٥ / ١ / ٢٠٢٠)، تاريخ الاطلاع: ١٦ / ١ / ٢٠٢٠.

<https://cutt.us/9lqFO>

- نيكيثا سوغولوف، الأهداف الطاقوية لروسيا في سوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، (٣٠ / ٨ / ٢٠١٧)، تاريخ زيارة الرابط: ٦ / ١ / ٢٠١٩.

<https://cutt.us/MFZxJ>

- هل يتسبب غاز شرق المتوسط بصراع في المنطقة؟، العربي الجديد، (١٠ / ٢ / ٢٠١٨)، تاريخ زيارة الرابط: ١٠ / ١ / ٢٠٢٠. <https://cutt.us/k46t1>

- وفرة النفط الصخري بأمريكا.. هل يتهاوى الشرق الأوسط؟، الجزيرة الوثائقية، (٤ / ١٢ / ٢٠١٩)، تاريخ زيارة الرابط: ٢٥ / ٢ / ٢٠٢٠. <https://cutt.us/WjPBL>

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Daniel Yergin, "Ensuring Energy Security", Foreign Affairs, vol: 85, no: 2006 ,2.
- Nasos Koukakis, "A multibillion-dollar natural gas boom may reunify Cyprus", CNBC (2017 /1 /8) retrieved on 2019 /1 /5. <https://0i.is/zJU4>
- Offshore Magazine, Governments sign accord on Eastern Mediterranean gas pipeline system: (6 December 2019), retrieved in 25 December 2019. <https://0i.is/Xhgc>
- Roxana Andrei, The Cyprus Issue And Natural Gas In The Eastern Mediterranean – Analysis, Eurasiareview, (Thursday, January ,9 2020), retrieved in 6 January 2020: <https://0i.is/sdw3>



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

- حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:
- الدراسات السياسية.
 - الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
 - الدراسات الحضارية والتنمية.
 - دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

MMIRA Mixed Methods
International Research Association

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca | globalresearch.org



TTCSP
LINKING AND GROWING SOCIETIES THROUGH
UNIVERSITY DEVELOPMENT

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   flkercenter

+90 536 777 07 76
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

